العقل المستقل

الحق في حريّة الفكر في القرن الحادي والعشرين

سيمون مكارثي جونز

The Autonomous Mind: The Right to Freedom of Thought in the Twenty-First Century

Simon McCarthy-Jones

Front. Artif. Intell. 2:19. doi: 10.3389/frai.2019.00019

ترجمة: أحمد محمد بكر

إن فقدان حرية الفكر هي فقدان كرامتنا وديمقراطيتنا وأنفسنا ذاتها. ولذلك يلقى الحق في حرية الفكر حماية مطلقة من القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومع ذلك، لم يُطوَر هذا الحق الأساسي بشكل كبير ولم يُستخدم كثيرًا. وينبغي تحديد معالم هذا الحق بصفة عاجلة بسبب تهديدات القرن الحادي والعشرين لحرية الفكر الناجمة عن تكنولوجيات جديدة. وعلى هذا النحو، يستند هذا البحث على القانون وعلم النفس للنظر فيما ينبغي أن يكون الحق في حرية الفكر في القرن الحادي والعشرين. وبعد مناقشة التهديدات المعاصرة لحرية الفكر، والتطورات الأخيرة لفهمنا للفكر التي يُسترشد بها في صياغة الحق، يتناول هذا البحث ثلاثة عناصر للحق؛ الحق في عدم الكشف عن أفكار الشخص، الحق في عدم معاقبة الشخص على أفكاره، والحق في عدم التلاعب بأفكار الشخص. وبعد ذلك ينظر البحث في كل عنصر من حيث لماذا ينبغي وجوده، كيف يتعامل معه القانون حاليًا والتحديات التي ستشكله مستقبلًا. ويستنتج البحث أنه ينبغي للقانون تطوير الحق في حرية الفكر مع الفهم الواضح أن مايهدف إليه هذا الحق هو تأمين

الاستقلال العقلي .ومن هنا يجب أن تبدأ هذه العملية من تحديد العمليات العقلية الأساسية التي تتيح الاستقلال العقلي، مثل الفاعليتين الانتباهية والمعرفية .ويجادل البحث بأنه ينبغي توسيع نطاق الحق في حرية الفكر ليشمل الإجراءات الخارجية التي يمكن القول إنها تشكل فكرًا، بما في ذلك عمليات البحث على الإنترنت واليوميات، ومن ثم تسدل عليهم الحماية المطلقة. ونشدد على أنه يجب على القانون حمايتنا من التهديدات الموجهة إلى حرية الفكر الآتية من كل من الدول والشركات، وعلى حاجة الحكومات إلى العمل في الجانب الإيجابي للحق لضمان هيكلة المجتمعات بما يسهل الاستقلال العقلي. ويشير البحث إلى أنه من أجل دعم الاستقلال العقلي، ينبغي توفير المعلومات في سياقات داعمة للاستقلال وإدخال الإبطاء إلى عمليات اتخاذ القرار لتيسير الفكر من الدرجة الثانية. ثم يسلط الضوء على الحاجة إلى نقاش عام حول رغبة المجتمع في الموازنة بين المخاطر والاستقلال العقلي، ويطرح سؤالًا حول ما إذا كانت الأهمية المتعلقة بالفكر قد تغيرت في ثقافتنا. ويكرر الحاجة الملحة للدفاع عن حرية الفكر.

الكلمات المفتاحية :حقوق الإنسان، الخصوصية، علم النفس، القانون، التعليم الآلي، البيانات الضخمة.

إن فقدان السيادة على عقولنا هو فقدان كرامتنا وديمقراطيتنا وحتى أنفسنا ذاتها .وتسمى هذه السيادة الاستقلال العقلي. وهذه السيادة هي" قدرة معينة على التحكم في الوظائف العقلية الخاصة للشخص"، وهي تشمل الانتباه، الذاكرة، التخطيط، التفكير العقلاني واتخاذ القرار (Metzinger, 2013). وتتطلب الكرامة (افتراض استحقاق أفعال الشخص وافكاره واهتماماته احتراما جوهريا، لأنها مختارة ومنظمة وموجهة) (Nuffield Council on Biothics, 2002, p. 121) استقلالًا عقليًا. ولا يمكن تحقيق الديمقراطة، حيث يختار المواطنون القوانين التي تلزمهم (Johnson and Cureton, 2019)، إلا إذا كان المواطنون مستقلين عقليًا. إن القدرة على التفكير بحرية ضرورية جدًا لهويتنا لدرجة أن انتهاكها يعني حرماننا من "الشخصية تمامًا" (Halliburton, 2019, p. 868).

وعلى ذلك يجب على القانون حماية الاستقلال العقلي. ويقوم القانون الدولي لحقوق الإنسان بذلك من خلال الحق في حرية الفكر (Nowak, 1993). وفي الولايات المتحدة تحمي وثيقة الحقوق حرية الفكر (Blitz, 2010; Richards, 2015). ونظرًا لمركزية الحق في حرية الفكر لكل من الشخصية والديمقراطية، فقد يتوقع المرء أن يكون هذا الحق معرفًا بوضوح وممارسًا بشكل متكرر. لكن المرء سيكون على خطأ فيما يتعلق بالتعريف والممارسة كلاهما.

الحق في حرية الفكر معرف بطريقة سيئة. ومحاولات رسم معالمه هزيلة (Kolber, 2016). فليس من الواضح ما الذي يعد فكرًا، ما الذي يعد انتهاكًا للحق، ما إذا كان ينبغي اعتبار هذا الحق مطلقًا، وإن كان لا يعتبر مطلقًا، فما الذي يبرر انتهاكه (Mendlow, 2018). ونتيجة لذلك، فنادرًا ما يحتج بهذا الحق. وفي الولايات المتحدة، غالبًا ما تتضمن ممارسة هذا الحق حالات الأفكار الجنسية تجاه القصّر (e.g., U.S. v. Gamache, 1998; Doe v. city of Lafayette, Indiana, 2003; U.S. v. Bredimus, 2003; U.S. v. Tykarsky 2006; U.S. v. Stokes, 2013; for

a related case see State of Washington v. Stevenson, 2005). فهل الحق في حرية الفكر، وهو حق إنساني أساسي، قد تدهور حقًا إلى مجرد الحق في التفكير في ما لا يمكن التعبير عنه؟

حفزت التطورات التكنولوجية في القرن التاسع عشر التصدي القانوني الذي أسفر عن تصور جديد لحق الخصوصية العقلية (Warren and Brandeis, 1890). واليوم تشكل التطورات التكنولوجية في القرن الحادي والعشرين تهديدات جديدة لحرية الفكر. وهذه التهديدات تتطلب منا رسم معالم الحق في حرية الفكر بوضوح لضمان استقلالنا العقلي في هذا المشهد الجديد. وعلى هذه العملية أن تكون على علم بالتطورات في الفهم النفسي للفكر. وعلى هذا، سينظر هذا البحث، بطريقة متعددة التخصصات، فيما يجب أن يكون عليه الحق في حرية الفكر في القرن الحادي والعشرين.

التحدي الأول: قدرات تكنولوجية جديدة للوصول إلى الفكر

قراءة السلوك

البشر ينزفون بيانات. وتسربت هذه البيانات إلى الأرض لأطول زمن حيث سقطت أو جرفتها موجات الزمن. والآن تلتقطها التكنولوجيات الحديثة وتخزنها إلى أجل غير مسمى. فيمتلك عمالقة التكنولوجيا مثل فيس بوك وجوجل كنوز غير مسبوقة من بيانات المستخدمين. وتحتفظ شركات تحليل البيانات بآلاف نقاط البيانات المتعلقة بملايين الأشخاص (e.g., i360,2019). وتستطيع وكالات الأمن الوطنية الوصول إلى كميات أكبر من البيانات (Greenwald, 2013).

والآن يمكن تحليل هذه البيانات باستخدام خوارزميات تعلم الآلة المتقدمة، لاستنتاج حالات داخلية للأفراد غير قابلة للملاحظة. ويسمى هذا الاستنتاج "قراءة سلوكية". فيمكن استخدام

سلوكيات الأشخاص القابلة للملاحظة - بما في ذلك تعبيرات وجوههم، تصرفاتهم، ممتلكاتهم، مشترياتهم، تفضيلاتهم الموسيقية، مواقع الويب التي يزورونها، كلماتهم المستخدمة في منشوراتهم على فيس بوك وإعجاباتهم المسجلة على مواقع التواصل الاجتماعي - للتوصل لاستنتاجات حول عالمهم الداخلي غير القابل للملاحظة (Rentfrow and gosling, 2003; golbeck et. al., 2011; koinski et al., 2013; Wang and Kosinski, 2018). فعلى سبيل المثال، أصبحت شبكات عصبية التعلم العميق أفضل الآن في اكتشاف الحياة الجنسية للناس عبر وجوههم، ما يشكل "تهديدًا لخصوصية وسلامة المثليين من الرجال والنساء" (Wang and Kosinski, 2018, p.246). ولقد صُدم مستخدو الشبكات الاجتماعية من تقارير تفيد بأن المعلومات الشخصية التفصيلية الخاصة بهم يمكن التنبؤ بها ببساطة من خلال الصفحات التي سجلوا إعجابهم بها على فيس بوك (Kosinski et al., 2013).

ويُستخدم تحليل البيانات لأغراض مالية وسياسية. واعتبرت رأسمالية المراقبة تجارب الإنسان مادة خام مجانية يمكن استخدامها لاستنتاج الأفكار، المشاعر، النوايا والاهتمامات، وللتنبؤ بالسلوك، ومن ثم تُحول إلى مال عن طريق بيع هذه التنبؤات للمعلنين (Znboff, 2019, p. 81). ويستخدم الاستهداف الدقيق بيانات شخصية جمعت عن الأفراد لاستهدافهم بإعلانات سياسية ينبغي، نظريًا، أن تكون فعالة إلى أقصى حد. وكان هذا في قلب فضيحة شركة كامبريدج أناليتيكا (Cadwalladr, 2018). وفي حين قد يكون تأثير الاستهداف الدقيق في تغيير وجهات النظر السياسية ضئيلًا (Hersh and Schaffner, 2013; Liberini et al., 2018; see also Kalla and Broockman, 2018)، من المحتمل أن يكون له تأثير أكبر على الإقبال على التصويت (Bond et al., 2012). وقد يكون للاستهداف الدقيق تأثير حاسم في حالة المنافسات السياسية متقاربة النتائج.

ولما كان من الصعب دائمًا الفصل بين الصخب السياسي وكلام التسويق المعسول وبين الواقع، فإن استخدام قراءة السلوك يشكل تهديدًا محتملًا لمستخدمي التكنولوجيا. ومنذ قرن مضى، هاجم لويس براندیز قاضي المحكمة العليا الأمريكية البنوك الكبرى لاستخدامها "أموال الآخرين" (Rosen, 2016). ونحن بحاجة اليوم إلى معالجة استخدام التكنولوجيات الضخمة لبيانات الآخرين.

قراءة الدماغ

في حين يجب توخي الحذر لتجنب المبالغة في قدرة علم الأعصاب على فك شفرة التفكير من نشاط دماغ الأشخاص (قراءة الدماغ)، إلا أنه قد حدث تقدم كبير في هذا المجال. وبينما درست بعض الأعمال كيفية التنبؤ بالمواقف السياسية من بنية الدماغ (Kanai et al., 2011) وآداءه (Schreiber et al., 2013)، فقد ركزت غالبية الأبحاث على فك رموز أفكار وتصورات محددة.

تمكنت الدراسات المبكرة من التنبؤ بدرجة عالية من الدقة بنوع الأشياء المحددة سلفًا (وجه، منزل، قط، إلخ) التي كان الفرد ينظر إليها، استنادًا إلى نشاطه العصبي (Haxby et al., 2001). ويمكن للتكنولوجيا الآن استخدام النشاط العصبي للأشخاص للتنبؤ بالمشاهد الروائية التي يشاهدونها (Kay et al., 2008; Naselaris et al., 2019). ولم يكن بإمكان التصوير العصبي إلا إنتاج أعادة تفسير أولية لما كان يراه الفرد (Miyawaki et al., 2008). والآن يمكنه إنتاج إعادة تفسير "رائعة" (Nishimoto et al., 2011). ويمكن استخدام بيانات تصوير الدماغ أيضًا لفك شفرة ما يسمعه الناس (Mirkovic et al., 2015) والتنبؤ بالأشياء التي يحلمون بها (Horikawa et al., 2013).

حاولت الأبحاث أيضًا استنباط الأفكار اللفظية من النشاط العضلي العصبي (Martin et al., 2014; Wang et al., 2017) والحلقي (Jorgensen et al., 2003) ببعض النجاح. والآن يمكن التحويل المباشر للنشاط العصبي في حالة الكلام الصامت إلى كلام يمكن التعرف عليه (Anumanchipalli et al., 2019). وكان التقدم الكبير هو فك تشفير أفكار الأفراد التي لم يُدرب نظام فك التشفير على التعرف عليها من قبل (Anderson et al., 2016; Pereira et al., 2018). وتعمل هذه المقاربات على أساس أن الكلمات تتمثل في الدماغ كنواقل دلالات. بمعنى أنه يمكن تمثيل أي كلمة بالقدر الذي ترتبط به بعدد محدود من الخصائص المعينة (Anderson et al., 2016). ويمكن تمثيل كل كلمة من المفردات الأساسية البالغ عددها ثلاثين ألفًا بنمط فريد من العلامات على تلك النواقل. وبمجرد معرفة النشاط العصبي المرتبط بكل من هذه الخصائص، يمكنك فك شفرة أي كلمة يفكر فيها شخص ما.

يمكن فك تشفير النوايا الأساسية أيضًا (Haynes et al., 2007). ومن الممكن حتى التنبؤ بما سيفعله المشاركون (بالنسبة للمهام الأساسية للغاية) قبل أن يعرفوا هم أنفسهم (Soon et al., 2018). ولا تزال القدرة على استخدام هذه المعلومات للتنبؤ بنوايا الأشخاص في الوقت الفعلي محدودة. فعلى سبيل المثال، إن القدرة على التنبؤ بنوايا الأشخاص من نشاط أدمغتهم أثناء أداء لعبة منظور الشخص الأول على الحاسب تقتصر حاليًا على على التنبؤ بالحركات المقصودة. ولا يمكن اكتشاف نوايا إطلاق النار لأن الإشارة العصبية تكون مغمورة بموجة من التنشيط مرتبطة بانفعال كون الشخص يطلق النار أو تطلق عليه (Smith, 2013).

الكثير من هذه الأبحاث أولية، مع إمكانية تنبؤات دقيقة ممكنة فقط في ظل شروط تجريبية محصورة للغاية. ومع ذلك يتدفق التمويل. ويأتي التمويل الحكومي في الولايات المتحدة من الجيش، سلاح الطيران، مشاريع الأبحاث المتقدمة في المخابرات ووكالة مشاريع الأبحاث المتقدمة

الدفاعية (Martin et al., 2014; Wang et al., 2017; Yuste et al., 2017)، ما يشير إلى اهتمام الأمن القومي بقراءة الدماغ. والاستثمار الخاص في مجال التكنولوجيا العصبية كبير أيضًا. يقدر الإنفاق السنوي على التكنولوجيا العصبية من قبل الصناعة التي تهدف للربح بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي في العام وهي في تزايد (Yuste et al., 2017). وأعلنت فيس بوك عن خطط لإنشاء واجهة دماغ وحاسوب تهدف إلى فك تشفير أفكار المستخدمين وإحالتها إلى فيس بوك (Solon, 2017)، وهي تمول بنشاط الأبحاث في هذا المجال (Anumanchipalli et al., 2019). وقد حصلت مايكروسوفت على براءة اختراع تقنية قراءة دماغ (Keskin et al., 2018). وقد دشن إيلون ماسك شركة نيرولينك لتطوير واجهات الدماغ والحاسوب (Marsh, 2018). إن التقدم سريع وله آثار عميقة بالنسبة لحرية الفكر.

التحرك مبكرًا: المبدأ الوقائي

لقد شعر القانون منذ وقت مبكر باحتمال تهديد التطورات التكنولوجية لحرية الفكر. تنبأ براندیز قاضي المحكمة العليا الأمريكية في عام 1928 بأن "التقدم في علم النفس والعلوم ذات الصلة" قد يجلب وسائل لاستكشاف المعتقدات والأفكار والعواطف غير المعلنة (Olmstead v. United States, 1928). وفي سبعينيات القرن العشرين، قال برينان قاضي المحكمة العليا الأمريكية إن "التخزين المركزي والوصول السهل إلى البيانات المحوسبة يزيدان بشكل كبير احتمال إساءة استخدام تلك المعلومات، وأنا لست مستعدًا للقول إن التطورات المستقبلية لن تثبت ضرورة بعض القيود على مثل هذا التكنولوجيا" (Whalen v. Roe, 1977).

هذه التهديدات أصبحت الآن محققة أو وشيكة (Hanson et al., 2019). وحديثًا لاحظت مجموعة مورننغ ساید (تعاون علماء أعصاب، تكنولوجي أعصاب، أطباء، علماء أخلاق، ومهندسي ذكاء آلي) أن "التطورات التكنولوجيا تضعنا على طريق عالم سيكون من الممكن فيه

فك تشفير العمليات الذهنية للناس والتلاعب مباشرة بآليات الدماغ الكامنة وراء نواياهم وعواطفهم وقراراتهم" (Yuste et al., 2017). وهم على هذا النحو يجادولون بأنه "من المهم النظر في التداعيات المحتملة الآن" (ص 160). ودراسة تأثير هذه التطورات التكنولوجية على الحق في حرية الفكر هي إحدى هذه المهام الحاسمة.

ويقدم المبدأ الوقائي تبريرًا واضحًا لهذه الدراسة. وتعرف اللجنة العالمية لأخلاقيات المعرفة العلمية والتكنولوجيا (COMEST) المبدأ الوقائي كالتالي: "عندما تؤدي الأنشطة البشرية إلى ضرر غير مقبول أخلاقيًا يكون معقول علميًا ولكنه غير مؤكد، يجب اتخاذ إجراءات لتفادي ذلك الضرر أو تقليله" (COMEST, 2005 p.14). وهي تعرف الإجراءات كالتالي "التدخلات التي تتخذ قبل حدوث الضرر التي تسعى إلى تجنبه أو تقليله". وكما يقول أليغري (2017)، فإن التطورات التكنولوجية ذات القدرة على التدخل في حرية تفكيرنا تقع "بوضوح داخل نطاق الضرر غير المقبول أخلاقيًا" (p. 230).

التحدي الثاني: فهم جديد للفكر في القرن الحادي والعشرين

ما الفكر؟

إحدى مشكلات تطوير الحق في حرية الفكر هي أنه لم يقدَم تعريف للفكر. وكما لاحظ لوكايدس (2012) "لا توجد مواد كافية في الأعمال التحضيرية لصائغي الاتفاقية الأوروبية فيما يتعلق بمفهوم الفكر" (p. 80). فيميل علماء النفس عند دراسة العقل إلى عدم استخدام المفهوم الجامع للفكر. إنهم يتعاملون مع عمليات عقلية محددة بوضوح أكثر، بما في ذلك الذاكرة، الانتباه، الكلام الداخلي، الصور الذهنية، اتخاذ القرار والتخطيط (Alderson-day and Fernyhough, 2015). وتعكس الاستقصاءات الفلسفية للاستقلال العقلي ذلك (Metzinger,

2013). ونظرًا لأن غرض حرية الفكر هو تيسير الاستقلال العقلي للأفراد، فيجب على مناقشة الحق في حرية الفكر تتبع هذا النهج.

لذلك سيكون من المهم تحديد العناصر الأساسية للفكر التي تمكن من الاستقلال العقلي. وقد اقترح ميتزينغر (2013) عنصرين أساسيين للفكر هما الفاعلية الانتباهية والفاعلية المعرفية. الفاعلية الانتباهية هي القدرة على السيطرة على تركيز انتباه الشخص. وهذه القدرة عرضة لتهديد متزايد بسبب استعمال وسائل التواصل الاجتماعي رؤى من العلوم السلوكية لتصميم منتجات تخطف الانتباه وتحافظ عليه بفعالية أكثر (Eyal 2014; Pandey, 2017)، ما يصل إلى درجة الإدمان (Kuss and Griffiths, 2017). ويمكن توضيح هذه الآثار السلبية. فاختطاف انتباه الوالدين عن طريق الهوتف الذكية له آثار ضارة على عائلاتهم (Kildare and Middlemiss, 2017). بل هناك مشكلة أكبر أيضًا. فالشخص الذي لا يستطيع التحكم في انتباهه لا يستطيع السيطرة على أفكاره. وكما يقول ميتزينغر (2015) "طالما لا يستطيع المرء السيطرة على أفكاره فلا يمكن اعتباره فردًا عقلانيًا" (P. 272).

الفاعلية الانتباهية ضرورية للفاعلية المعرفية، والقدرة على التحكم المرتبط بالهدف/ المهمة، أي الفكر المدروس (Metzinger, 2013). والعمل العقلي من الدرجة الثانية عنصر أساسي من عناصر الفاعلية المعرفية. ولفهم ماذا يعني هذا العمل، من الضروري النظر في التسلسل الهرمي للاستقلال (e.g. Frankfurt, 1971). يبدأ هذا التسلسل الهرمي بالأفكار والرغبات والدوافع التي تنبع داخلنا، وتسمى الأعمال العقلية من الدرجة الأولى. والقيام بهذه الأعمال، بدون تفكير، لا يظهر الاستقلال. ويسمى فرانكفرت (1971) المخلوقات التي تعمل بهذه الطريق فقط "وحشيين". ومن وجهة نظره هم "ليسوا أشخاصًا" (P. 11). والاستجابة البديلة للأعمال العقلية من الدرجة الأولى هي إنجاز أعمال أكثر عقلانية (عمل عقلي من الدرجة الثانية) لتحديد ما إذا كانت تلك

الأفكار/ الرغبات/ الدوافع أصيلة، أي تتفق مع قيم الشخص وأهدافه الخاصة المختارة. وتجعل الأعمال العقلية من الدرجة الثانية الأفكار والرغبات "خاصة بالمرء بشكل حقيقي أكثر"، وتسمح للناس بإدراك أن أفكارهم من الدرجة الأولى قد تمثل "قوة غير تلك" الخاصة بهم (Frankfurt, 1971, P.13). إنها تسمح لنا بهيكلة أفكارنا ومباشرة أنماط منطقية للتفكير وتوجيه سلوكنا (Metzinger, 2013). وبالتالي ينبغي أن تشكل القدرة على القيام بالأعمال العقلية من الدرجة الثانية هدفًا رئيسيًا للحماية بواسطة الحق في حرية الفكر.

هناك مسألة أخرى مرتبطة بتطوير الحق في حرية الفكر، وهي هجر الفكرة القائلة إن الفكر يوجد "في الرأس" فقط. فقد قدم كلارك وشالمرز (1998) حجة مقنعة مفادها أن الحد بين العقل والعالم لا يشكله دائمًا الجلد والجمجمة. ويقولون إن العقل يتمدد في العالم. وبالنسبة لهم فإن استخدام القلم والورق لإجراء العمليات الحسابية يشكل تفكيرًا، وإعادة ترتيب مكعبات لعبة الكلمات لتكوين كلمات يشكل تفكيرًا. ويجادل كلارك وشالمرز بأنه "إذا جرى جزء من العالم كعملية، لو تمت في الرأس، لما ترددنا في الاعتراف به كجزء من العملية المعرفية، فهذا الجزء من العالم (نزعم) هو جزء من العملية المعرفية" (P. 8). وعلى شبيل المثال، يعتبر دفتر الملاحظات في حالة الشخص المصاب بالخرف مكافئًا وظيفيًا للذاكرة.

ولتصنيف شيء كجزء من العقل الممتد، يقترح كلارك وشالمرز (1998) ثلاثة معايير: أولًا، أن يكون هذا الشيء ثابتًا في حياة الشخص ونادرًا ما يتصرف الشخص دون استشارته؛ ثانيًا، المعلومات الآتية من هذا الشيء تكون متاحة بشكل مباشر دون صعوبة؛ ثالثًا، تُقر هذه المعلومات تلقائيًا عند استردادها من هذا الشيء. وفي عام 1998 قال كلارك وشالمرز إن من الراجح فشل استعمال الإنترنت في تلبية هذه المعايير. ولكن اليوم يمكن الاحتجاج بأنه حين تثور الأسئلة يستشير الكثير من الناس عادة محرك بحث (مثل جوجل)، ولدى الناس إمكانية

الوصول إلى محركات البحث دون صعوبة (عبر الهواتف الذكية)، وتقودهم هذه المحركات إلى مصادر موثوقة يقرونها. فقد أصبحت عمليات البحث على الإنترنت فكرًا.

يجب على الحق في حرية الفكر حماية الفكر أينما وجد، وليس في الرأس فقط. وهذا مهم لأننا لو لم نعتبر التفكير الخارجي (على سبيل المثال، البحث على الإنترنت، اليوميات ودفاتر الملاحظات) فكرًا، فستكون حمايته قاصرة على حقوق مسموح بانتهاكها في ظروف معينة (مثل الحق في الخصوصية). أما إذا اعتبرناه فكرًا فسيخضع لحماية الحق في حرية الفكر وهو حق مطلق. وأي محكمة تعترف بوجود الفكر الخارجي ستدشن سابقة ذات تأثير كبير.

تطورات فهم اتخاذ القرار

تشير الأدبيات الواسعة حول العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار (Cialdini, 2013) إلى نظامين مختلفين تمامًا يمتلكهما الإنسان لاتخاذ قراره (kahneman, 2011). النظام الأول (التفكير الحدسي) قديم تطوريًا، نتشاركه مع الحيوانات، لا يحتاج جهدًا ويسمح بإصدار أحكام سريعة باستخدام قاعدة الحدس. وتأتي سرعتها على حساب الدقة. وفي المقابل، النظام الثاني (التفكير المنطقي) بطيء، عملية تفكير مخططة بوعي، جديدة تطوريًا، فريدة في البشر ومرتبطة باللغة. ويمكن تعويض كلفتها (بطء اتخاذ القرار) بزيادة دقتها. ومحاولات الحكومات والشركات تشجيع المواطنين على استخدام التفكير الحدسي وتجاوز التفكير المنطقي يمكن أن تنتهك الحق في حرية الفكر.

تستخدم الدول بالفعل معرفة ما يؤثر في اتخاذ القرار للتأثير على السلوكيات. فتدفع الحكومات المواطنين إلى الانضمام إلى سجلات المتبرعين بالأعضاء وزيادة استهلاك الفاكهة والخضروات وزيادة معدلات تحصيل الضرائب (Thaler and Sunstein, 2008; Marteau et al.,

2011). ويقال إن هذه "الأبوية التحررية" لا تزال تسمح بالاختيار (وبالتالي فهي أخلاقية)، حتى لو كانت توجه الأفراد نحو خيارات معينة (thaler and Sunstein, 2008). والاستخدام التجاري لهذه المعرفة للتلاعب بأفكار المستهلك وسلوكه أكثر إشكالية أخلاقيًا (Ariely and Bernes, 2010). وقد استفاد القطاع الخاص من الأبحاث حول توجيه اتخاذ القرار لتعزيز إمكانية الشراء لدى المستهلكين (Eyal, 2014). وتستغل هذه التقنيات نقاط ضعف العقل البشري، بدلًا من الاشتباك مع القدرات العقلية، لتشجيع سلوك الشراء. ومن الممكن أن يثير هذا قضايا متعلقة بحرية الفكر.

وتستفيد شركات الشبكات الاجتماعية أيضًا من رؤى العلوم السلوكية. وتعتمد نماذج اعمالهم أساسيًا على دخل الإعلانات، ما يحفزهم على زيادة الوقت الذي يقضيه الأشخاص في استخدام منتجاتهم. وقد ناقش شون باركر، أول رئيس لفيس بوك، مؤخرًا فكرة إنشاء هذه الشبكة الاجتماعية. وقال إن الفكرة تقوم على "الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من وقت الفرد وانتباهه؟"، وذلك عن طريق "استغلال ثغرة في النفس البشرية ... فقد فهم المخترعون، المبدعون، أنا ومارك زوكربيرج ذلك بوعي. وفعلنا ذلك على أي حال" (Pandey, 2017). وبالمثل قال غيلوم كاسلوت، المبرمج الذي عمل مع مهندسي يوتيوب في التوصيات، "كان وقت المشاهدة هو الأولوية ... وكل شيء آخر كان إلهاء" (Lewis, 2018). وتحقق مواقع الشبكات الاجتماعية ذلك عبر طرق من بينها جداول تعزيز المكافأة المتغيرة (ferster and Skinner, 1957)، تُنشر في سياق توفير معلومات تتصل بحاجتنا الأساسية للانتماء (Baumeister and Leary, 1995) والرغبة في المكانة الاجتماعية (Anderson et al., 2015). ويثير عدم التوازن في القوة بين المصممين العارفين بالعلوم السلوكية، سواء أكانوا ينشؤون شبكات اجتماعية أو كازينوهات (Schull, 2014) وبين مستخدمي هذه المنتجات قلقًا من احتمال تعرض حرية الفكر للانتهاك.

باختصار، لتصورنا لما هو الفكر ولكيفية عمل العقل آثار مهمة بالنسبة لتصورنا لما ينبغي أن يكون عليه الحق في حرية الفكر. وقبل التحول إلى مزيد من النظر في هذه الموضوعات، هناك حاجة إلى فحص كيفية تصور الحق في حرية الفكر في الوقت الحالي.

الحق في حرية الفكر

أصبح الحق في حرية الفكر قانونًا دوليًا رسميًا في عام 1976، وذلك كجزء من المادة 18 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (ICCPR). وهذا الحق اليوم عنصر أساسي في معظم المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وفي أوروبا جاء هذا الحق في المادة التاسعة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR). وفي الولايات المتحدة، في حين تتعلق عناصر التعديلين الرابع والخامس بحرية الفكر، إلا أن التعديل الأول هو الذي يُفهم منه في المقام الأول حماية فكر الفرد من تدخل الحكومة (Richards, 2015). وبرغم عدم ذكر التعديل الأول لحرية الفكر بشكل صريح، إلا أن محاكم الولايات المتحدة قد لاحظت ان الاهتمام بحرية الفكر كان حاضرًا وقت إقرار هذا التعديل المرتبط بشكل وثيق بحرية الفكر (Kolber, 2016). وأشارت محاكم الولايات المتحدة صراحة إلى "الحق في حرية الفكر الوارد في التعديل الأول" (Doe v. City of Lafayette. Indiana, 2003) كما صرحت المحكمة العليا الأمريكية بأنه "توجد في قلب التعديل الأول فكرة أنه ينبغي أن يكون الفرد حرًا في الاعتقاد كما يريد" (Abood v. Detriot Board of Education, 1997).

وإبرازا للأهمية الأساسية للحق في حرية الفكر، فإن كلا من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان قد أعطيتا ذلك الحق منزلة حق مطلق. وهذا يعني أنه لا يمكن الحد من هذا الحق تحت أي ظروف. وتحدد الفقرة الثانية من المادة الرابعة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية "الطابع الأساسي" لهذا الحق، الذي "يتجلى في حقيقة

أن هذا الحكم لا يمكن الانتقاص منه، حتى في وقت الطوارئ العامة". وفي الولايات المتحدة، فإن الحق في حرية الفكر أقرب إلى الحق المطلق مثل كل الحقوق الواردة في الدستور (Blitz, 2010; Richards, 2015). ومع ذلك، في حين ترى وجهة نظر أن التعديل الأول يحمي الفكر ذاته، ترى وجهة نظر أخرى أن الدستور يحمي الفكر في حالة تشابكه مع التعبير فحسب (Kolber, 2016). وعلاوة على ذلك، أصدرت محاكم الولايات المتحدة بيانات تتساءل عما إذا كان التعديل الأول يوفر حماية مطلقة (e.g., Branti v. Finkel, 1980). فعلى سبيل المثال، رأت محكمة إنديانا في قضية Doe v. Lafayette, Indiana (2003) الإشارة إلى "عملية تحديد محتملة لأي من مصالح الدولة يمكن أن تفوق حق الشخص في التفكير".

تتناقض الأهمية الكبيرة التي يعطيها القانون لهذا الحق مع الافتقار التام للقانون الذي يوضح ما يخوله هذا الحق في الواقع. صرحت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (UNHRC) بأن نطاق الحق في حرية الفكر "واسع وعميق؛ ويشمل حرية الأفكار في جميع المسائل" (United Nations Human Right Committee, 1993). ومع ذلك، يبدو أن الحق عميق لدرجة تثني أي محاولات لتحديده فعليًا. وكما لاحظ بوبليتز (2011) "خلال أكثر من خمسين عامًا من وجود المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، لم تفصل إلا في بضع حالات فيما يتعلق بحرية الفكر ... إنه إعلان فارغ. لا توجد تحديدات لمعنى حرية الفكر ولا لنطاقها أو انتهاكاتها المحتملة" (p. 103). وبالمثل، لم تعلن المحكمة العليا في الولايات المتحدة أبدًا ما هو الحق في حرية الفكر (Blitz, 2010).

يبدو أن هذا النقص في التطوير يرجع إلى عدم تصور العقل ككيان معرض للتطفل أو التدخل الخارجي، وبالتالي لم ينظر إليه على أنه بحاجة إلى حماية قانونية (Bublitz and Meerkel, 2014; Richards, 2015). ويمكننا رؤية هذا الرأي في عام 1942 عندما أعلنت المحكمة العليا في الولايات المتحدة أن: "حرية التفكير مطلقة بطبيعتها، فأكثر الحكومات استبدادًا عاجزة عن السيطرة على

أعمال العقل الداخلية". وعند صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد عدة سنوات، علق المندبون: "لن يكون من الضروري الإعلان عن حرية المجال الداخلي إذا لم يتم التعبير عنه في الخارج" لأن المجال الداخلي لا يمكن الوصول إليه (Hammer, as cited in Bublitz and Merkel, 2014).

وهناك طريقة مفيدة لاستكشاف السوابق القضائية المحدودة والكتابة العلمية حول حرية الفكر من خلال التعليق غير الملزم الذي كتبه فيرمولين (2006) حول المادة التاسعة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. اقترح فيرمولين ثلاثة عناصر رئيسية للحق في حرية الفكر، الحق في عدم كشف أفكار الشخص والحق في عدم التلاعب بأفكاره والحق في عدم معاقبته عليها. سأستخدم هذا الإطار مستكشفًا لكل عنصر: الجوانب الوصفية (ماذا يقول القانون حول هذا الحق)، والجوانب المعيارية (لماذا ينبغي وجود هذا الحق)، والتحديات المعاصرة التي يجب أخذها في الحسبان عند تطوير الحق.

الحق في عدم كشف أفكار الفرد

الجوانب الوصفية: القانون بشكله الحالي

تطور مفهوم الخصوصية العقلية في الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر من القوانين المحيطة بالخصوصية الجسدية. دافع وارن وبراندیز (1890) عن حق الإنسان في "أن يترك وحيدًا" الذي يشمل حماية "الأفكار والأحاسيس والانفعالات" (p. 205). ومنذ ذلك الوقت، أوضحت محاكم الولايات المتحدة أن حق الشخص في الخصوصية (مكفول بموجب التعديل الرابع) يشمل الخصوصية العقلية. وفي قضية Long Beach City Employee Assn ضد مدينة لونغ بيتش، صرحت محكمة كاليفورنيا العليا بأنه "إذا كانت هناك منطقة مثالية للخصوصية

البشرية فهي العقل". وبصورة أعم، صرحت المحكمة العليا للولايات المتحدة أن "الدستور يحمي الحق... في التحرر عمومًا من التدخلات الحكومية في خصوصية الفرد والسيطرة على أفكاره" (Stanly v. Georgia, 1969).

وفي أوروبا، تحمي المادة الثامنة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (الحق في احترام الحياة الخاصة والعائلية) مساحة يمكن للشخص أن يتحرر فيها من التدخل غير المرغوب، سواء أكان ذلك في "الرأس أو المنزل" (Marshall, 2009, as cited in Bublitz, 2013, p. 14). ويمكن أيضًا فهم حماية الخصوصية العقلية بالمادة التاسعة من هذه الاتفاقية (حرية الفكر والضمير والدين). وفي بعض الأحيان يكون من غير الواضح إي من هذه المواد ينبغي فهم اشتماله لانتهاكات الخصوصية العقلية (e.g., Folgerø Others v. Norway, 2007). فمن المهم أن يكون من الواضح ما هي مواد الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي تكفل الخصوصية العقلية. فإذا كانت تلك الحماية بواسطة الحق في حرية الفكر فستكون حماية مطلقة. أما إذا كانت الحماية بواسطة الحق في الخصوصية، فسيوازن بين الحماية وبين الشواغل الأخرى.

الجوانب المعيارية: لماذا يجب وجود هذا الحق؟

يمكن تعريف الخصوصية العقلية بأنها: قدرتنا على أن نقرر لأنفسنا متى وكيف وإلى أي مدى تنقل المعلومات المتعلقة بأفكارنا للآخرين (cf. Westin, 1967). ويعكس هذا فكرة وجود حدود (متوقفة على السياق) بيننا وبين الآخرين يجب احترامها (Richards, 2015). إحدى الحجج المؤيدة للخصوصية العقلية هي أنها تؤدي وظيفة وقائية، تمنع تضييق بعضًا على بعض فيما يتعلق بأفكارنا وميولنا المذمومة (Nagel, 1998). وحجة أخرى وهي أن الخصوصية العقلية تسهل العلاقة الحميمية، سامحة باختيار جلب أفراد معينين فقط إلى عالمنا الداخلي، وبالتالي تعمل كعلامة على التقدير أو الحب (Nagel, 1998). غير أن أقوى حجة للخصوصية العقلية هي أننا

بدونها يتناقص استقلالنا العقلي. وكما لاحظت فرجينيا وولف (2001) إن "وضع قفل على الباب" يعني "قدرة الشخص على التفكير لنفسه" (p. 125). وذلك لأن كشف أفكارنا سيؤدي إلى تغييرها عمليًا وذلك عن طريق الضغط علينا حتى لا نفكر في أمور معينة. وبتعبير كوهين (2000) "كشف أفكارنا يقلل الحماس للتجريب مع غير التقليدي وغير الشائع وغير المكتمل (p. 1426).

وتستند الحجة القائلة بضرورة الخصوصية العقلية للإستقلال العقلي إلى ادعائين. الأول هو أننا إذا لم نتمكن من الحفاظ على خصوصية أفكارنا، فسنواجه ضغوطًا من أجل مطابقة تفكيرنا لطريقة معينة. والادعاء الثاني هو أن هذه الضغوط ستسبب رقابة ذاتية تضعف الاستقلال العقلي. فما الدليل على هذين الادعاءين؟

نحن مدفوعون لجعل سلوكياتنا الظاهرة تتوافق مع المعايير الاجتماعية. وقد وثق هذا التوافق المعياري (ضبط سلوك الفرد لكي يتناسب مع الأغلبية) على نطاق واسع ويبدو أنه يوجد لكي يخدم ثلاثة أغراض (Cialdini and Goldstein, 2004). فهو بشكل عام يعزز دقة اتخاذ القرار، يعزز القبول الاجتماعي المؤدي إلى زيادة الوصول إلى الموارد ويساعد على تعزيز الثقة بالنفس وإصلاحها وحمايتها (Cialdini and Goldstein, 2004). وبالتالي يقدم التوافق فوائد بقاء كبيرة.

ونتيجة لذلك، تطورت أدمغتنا لدفعنا إلى التوافق. فعندما ننحرف عن المعايير الاجتماعية، يدرك الدماغ ويقلل النشاط في المناطق المرتبطة بالمكافأة (النواة المتكئة على سبيل المثال؛ klucharev et al., 2009). ويرتبط الفشل في التوافق بزيادة النشاط في لوزة المخيخ، وهي مركز الخوف في الدماغ (Berns)، وفي عدد من العلامات العصبية الأخرى للتجارب المنفرة والكريهة (Yu and Sun, 2013). وبالتالي إذا أُعلنت أفكارنا (أو هُددت بالإعلان) ضد إرادتنا، فسنواجه ضغوطًا متجذرة بيولوجيا من أجل موافقتها للقواعد الاجتماعية.

فهل تؤدي تلك الضغوط بأفكارنا إلى التوافق؟ من الراسخ أن ضغوط التوافق تؤدي غالبًا إلى أن يطابق الناس كلامهم وسلوكهم مع قواعد المجموعة (Asch, 1952). ومع ذلك، فالسلوك شيء يمكن التفكير فيه وتغييره. ونظرًا لأننا لا نختار عن قصد أفكارنا من النظام الأول، فكيف يمكننا موافقتها لمعيار؟

يمكن حدوث التوافق العقلي أولًا من خلال عملية قصدية لكبت الأفكار حال نشوئها. ويستخدم الناس مجموعة من التقنيات للسيطرة على الأفكار، بما في ذلك العقوبة، القلق، الإلهاء، السيطرة الاجتماعية وإعادة التقييم (Wells and Davies, 1994). ومع ذلك، يمكن حدوث التطابق العقلي أيضًا عبر آليات غير واعية. على سبيل المثال، قدم إركسن وكويث (1956) للمشاركين في تجربة قائمة من 15 كلمة، وطلبا منهم إقران الكلمات الأخرى المرتبطة بهذه الكلمات، واتبعت خمس من الكلمات التي أتى بها المشاركون بصدمات كهربائية. ثم طلب من المشاركين الربط بحرية مع نفس الكلمات مرة أخرى، لكن هذه المرة دون صدمات. وقد وجدا أن المشاركين أظهروا انخفاضًا في الاستجابة للكلمات التي عوقبت بالصدمة الكهربائية سابقًا. ولم يكن البعض واعين أن الصدمات الكهربائية هي التي جعلتهم يفعلوا ذلك. فالتطابق العقلي يمكن حدوثه عبر عملية رقابة ذاتية خفية وغير واعية.

يمكن فعلًا العثور على دليل على الرقابة الذاتية في الديمقراطية نتيجة لانتهاك الخصوصية العقلية إذا قبلنا (كما ذكرنا أعلاه) أن عمليات البحث على الانترنت تمثل فكرًا. فقد عثر على تأثير مثبط على الأفراد فيما يتعلق بعمليات البحث على الإنترنت نتيجة للكشف في يونيو 2013 عن مراقبة الأفراد على الإنترنت على نطاق واسع، كجزء من المعلومات التي كشف عنها إدوارد سنودن. وجمع ماثيوز وتاكر (2017) في هذه الدراسة بيانات عن حجم مصطلحات البحث على الإنترنت قبل يونيو 2013 وبعدها. ووجدا أن هناك انخفاضًا بنسبة 10% في مصطلحات البحث

التي قيمت على أنها قد تدخل الأفراد في مشكلة مع الحكومة، وكذلك انخفاضًا كبيرًا في استخدام المصطلحات التي تخجل الشخص إذا كشفت.

وبالتالي توجد حاجة أساسية لما أطلق عليه ريتشاردز (2015) الخصوصية الفكرية، التي تعرف كالتالي "منطقة حماية تحرس قدرتنا على اتخاذ القرار بحرية ... الحماية من المراقبة أو تدخل الآخرين غير المرغوب فيه حال انخراطنا في عملية توليد الأفكار" (p. 96). ويجب أن يشكل هذا ركيزة مهمة للحق في حرية الفكر.

تتركز الحجج ضد الخصوصية العقلية على منافع تتضاءل بالمقارنة مع ما سيضيع أذا اختفى هذا الحق. ويلاحظ ريتشموند (2012) أن الفائدة المحتملة لجعل العقول أكثر شفافية هي تطبيع أفكار النظام الأول البغيضة، والحد من الوصمة الذاتية والعار. لكن يمكن القيام بذلك بالقدر نفسه بطرق أقل تدخلًا مثل التربية الجماهيرية (McCarthy-Jones, 2019). ويجادل خصوم خصوصية البيانات بأنه كلما زادت المعلومات لدي المسوقين، كلما زادت قدرتهم على خدمة المستهلكين بشكل أفضل وبحاجة للتدخل أقل (Cohen, 2000). ويرى كل من القانون والاقتصاد أن الطرف الذي يمتلك معلومات أكثر من الآخر غير كفء لأنه يعوق عمليات التبادل المستنيرة تمامًا (Cohen, 2000). فتصبح الخصوصية، من خلال عملها كعائق للتنبؤ (الذي هو أساسي لرأسمالية المراقبة) عائقًا أمام الكفاءة. لكن "التركيز بلا هوادة على الكفاءة هو أضمن طريق لتدمير الحرية" (Rosen, 2016, p. 77). علاوة على ذلك، فالحجة ضد الخصوصية العقلية حجة اقتصادية وليست أخلاقية. وكما يقول ريسدال وغروفا (2017) "السبب في أننا لا نملك خصوصية هو أن أناس يمكنهم جني أموال من عدم خصوصيتنا". وليس لأن من مصلحة الأفراد عدم امتلاك خصوصية. في الواقع وإلى حد كبير، بدون خصوصية فإننا لا نوجد على الإطلاق.

التحديات المعاصرة التي ينبغي أن تشكل الحق مستقبلًا

لدينا قدرة طبيعية على التوصل، إلى حد ما، إلى ما يفكر فيه الآخرون. وهو ما يسمى "نظرية العقل" (ToM). ويتطور الشكل الأساسي لنظرية العقل في الطفل النامي بشكل طبيعي عند سن الرابعة تقريبًا (Wellman et al., 2001). ويفترض أن تطور نظرية العقل - الذي يوجد في شكله التام في البشر فقط - كان مدفوعًا بفوائد القدرة على التنبؤ بسلوك الآخرين (Shultz and Dunbar, 2002). وبينما طور البشر قدرتهم على التوصل إلى ما يفكر فيه الآخرون، فقد أوجد هذا ضغوط انتقاء من أجل القدرة على إخفاء أفكار الفرد عن الآخر. وهذا بدوره أوجد ضغوط انتقاء للقدرة على كشف الخداع. واتضح أن قدرتنا على الكذب أفضل كثيرًا من قدرتنا على كشف الكذب. فيمكن للبالغين كشف الأكاذيب التي يرويها الأطفال بمعدل أفضل قليلًا فقط من الصدفة (Gongola et al., 2017). حتى الأطفال لديهم قدرة قوية على تشفير عالمهم الداخلي. ومع ذلك، فتطوير تقنيات قراءة الدماغ والسلوك يهدد باختلال التوازن الدقيق بين قدرتنا المتطورة على قراءة أفكار الآخرين وبين حماية عالمنا الداخلي. لكن وكما تساءل ريبرغ (2017) ماذا "يشكل بالضبط الفرق بين هاتين الطريقتين (الطبيعية والتكنولوجية) لمقاربة الحياة العقلية للآخرين"؟

إحدى الإجابات هي أن عدم ملائمة قراءة الدماغ والسلوك تنبع من قدرتها فوق الطبيعية على استنباط أفكار الشخص، متغلبة على جميع الدفاعات المتطورة، محدثة عدم توازن في القوة بين مالكي هذه التكنولوجيات والمستهدفين. وسبق أن قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ضد اختلالات القوة بين المرسل ومستلم الرسالة لإحداثها تأثير غير ملائم على الفكر (Larissis and Others v. Greece, 1998). وبالتالي يمكن اعتبار أن لدى مالكي تكنولوجيا قراءة المخ و/أو السلوك "وصول غير ملائم" إلى عقول الأفراد الآخرين. بالإضافة إلى ذلك، أصبح استخدام

الإنترنت الآن في كل مكان لدرجة شعور الأفراد أنه ليس لديهم خيار إلا تسليم بياناتهم لقراءة السلوك، وذلك في مقابل الخدمات. وهذا يشير إلى وجود عنصر قسري.

وهناك طريقة أخرى للقول إن قراءة الدماغ والسلوك غير ملائمة، من منظور أوروبي، هي البدء من الحق في الخصوصية المعلوماتية الممنوح بلائحة الاتحاد الأوروبي رقم 679 لسنة 2016 (اللائحة العامة لحماية البيانات: GDPR). وبالنسبة لهذه اللائحة لا توجد مشاكل مع الشخص الذي يتوصل بشكل طبيعي إلى تفكير شخص آخر (البيانات) في الحياة اليومية. وهذا يعالج بشكل قانوني بيانات الشخص على أنه "شخص طبيعي في سياق نشاط شخصي أو منزلي بحت" (EU Regulation 2016l679, Art. 2, 2c). ولكن إذا بدأت شركة معالجة بيانات شخص لأغراض قراءة الدماغ أو السلوك، فيحتاجون موافقته الصريحة للقيام بذلك. فإذا لم تطلب الشركة الموافقة، أو لم يمنح الشخص هذه الموافقة، فتكون هذه المعالجة غير قانونية. وبالطبع، هناك العديد من الانتهاكات المسموح بها في هذه اللائحة (مثل الأمن القومي). فإذا غطى الحق في حرية الفكر هذه التدخلات في الخصوصية العقلية، فلن توجد انتهاكات مسموح بها.

ويثير هذا التساؤل حول ما إذا كان ينبغي للحق في الخصوصية العقلية أن يكون مطلقًا. من الممكن أن يرغب المجتمع في السماح بانتهاكات. ومن الممكن طلب أوامر ومنحها لتفتيش منازل الأفراد. وليس من الواضح على الفور أنه لا ينبغي السماح بانتهاكات مماثلة بالنسبة للعقل. ومن الممكن تصور قاضيًا يعطي أمرًا بالتفتيش على عقل، الذي يتخذ شكل تحليل خوارزمي لجميع بيانات الفرد المتاحة و/أو جمع بيانات التصوير العصبي. وغالبًا ما تتضمن محاكمة جرائم الكراهية بالفعل التفتيش الدقيق لحياة الشخص من أجل تحديد ما كان يفكر فيه (Corry, 2000).

وضمن مبررات السماح بالانتهاكات يأتي الادعاء بوجوب موازنة الحق في الخصوصية العقلية مع المصالح والحقوق الأخرى. فعلى سبيل المثال، يقدم بوبليتز (2014) تجربة فكرية لمستقبل يمكن فيه ملاحظة العلامات الخارجية لحالات عقلية معينة (مثل قراءة السلوك) لكشف أفكار الشخص في أماكن حساسة مثل البنوك، المطارات أو حتى الحدائق العامة. وذلك بهدف منع بزوغ هذه الأفكار، ما يؤدي إلى ما يسميه بوبليتز "مناطق تقييد حرية الفكر" (p. 15). من السهل رؤية كيف ينزلق هذا إلى واقع مرير، فيعاقب الأشخاص بسبب الأفكار التي تعتبر خطرة. ويوضح هذا أن معظم الانتهاكات المسموح بها للخصوصية العقلية لن يكون لها معنى إلا إذا أمكن بشكل مبرر معاقبة الأشخاص على هذه الأفكار. فهل يمكن؟

الحق في عدم معاقبة الشخص على أفكاره

الجوانب الوصفية: القانون بشكله الحالي

يقول برودنر (2009) إذا كانت هناك مقولة حازت اتفاقًا عامًا من منظري قانون العقوبات وممارسيه فهي "يجب عدم فرض العقوبة القضائية على الأفكار الخاصة" (p. 108). ومع ذلك، فمن الشائع معاقبة الأفكار. وتنص حكمة القانون الجنائي الشهيرة على أن "الفعل لا يجعل المدعى علية مذنبًا إلا إذا توافرت النية الإجرامية". وبهذا المعنى، فإن كل جريمة ذات نية إجرامية تتضمن تقنيًا معاقبة شخص على أفكاره. وبالمثل في حالة جرائم الكراهية، جادل كوري (2000) بأنه "لأن هذه القوانين تسعى للمعاقبة على أفكار معينة متحيزة وغير مقبولة، فإن التسمية الأكثر دقة لهذه القوانين هي "جرائم فكر"" (p. 469).

ولكن من الخطأ القول إن الأشخاص يعاقبون بسبب "مجرد التفكير". فكما لوحظ في قضية الولايات المتحدة ضد غاماتشي (1998) "يعني إثبات القصد إثبات الحالة العقلية، ولا يعني هذا

معاقبة "مجرد الفكر" أكثر مما يعني استلزام اثبات القصد الجنائي في معظم الجرائم معاقبة "مجرد الفكر"". فبالإضافة إلى القصد، يجب اتحاذ خطوات مادية تجاه عمل إجرامي، تشتمل على "أفعال ملموسة تشير إلى ممارسة المدعى عليه سلوكًا إجراميًا"، وهذا يعني أن جزءًا من الجريمة يسير قدمًا (U.S v. Price, 1998). وصرحت محاكم الولايات المتحدة أن الخوف "من أن يؤدي التفكير إلى الفعل، لا يكفي للحد من حماية التفكير" (Doe v. City of Lafayette, Indiana 2003 ,). ففي غياب أي خطوات ملموسة تجاه عمل إجرامي، يقر القانون في الولايات المتحدة "المبدأ الدستوري الأساسي الذي مفاده أن أفكار الشخص تخصه هو، بغض النظر عن كونها مبغوضة من قبل الدولة أو عامة الناس" (Steffan v. Perry, 1994). وبالتالي فمجرد التفكير محمي.

ومع ذلك، من الممكن تصور المعاقبة على التفكير، أي النية، في الملاحقات القضائية على الشروع في الجرائم (Austin, 1985). فتطلب خطوات ملموسة يعني فقط الحصول على دليل أقوى على صلابة النية، وهذا يعني ان النية هي الشيء الوحيد الذي يعاقَب (Morris, 1965). لكن، يمكن القول إن الشخص يعاقب لسلوك مصحوب بحال عقلية معينة، ما يجعله سلوكًا غير قانوني.

تعد سلسلة من القضايا تشتمل على قضية دو ضد مدينة لافاييت، إنديانا (2001, 2003, 2004) أساسية لتوضيح اهتماماتنا لأنها تؤدي إلى "مجموعة من الحقائق حول مدى استعداد القضاء لتوسيع نطاق الحق الدستوري غير المعدد الخاص بحرية الفكر عندما يتعلق الفكر بواحدة من أبشع الجرائم وهي التحرش الجنسي بالأطفال" (Calvert, 2005, p. 138). كان دو وهو مدان بجريمة جنسية يقود سيارته إلى منزله عندما راودته أفكارًا جنسية حول الأطفال. فقاد سيارته إلى حديقة المدينة وشاهد الأطفال، وكانت لديه أفكارًا جنسية متعلقة بهم ولكنه غادر

الحديقة دون القيام بأي عمل من هذا القبيل. أبلغ مصدر مجهول لاحقًا المسؤولين بأفكار دو. فقررت المدينة منع دو من دخول أي حديقة فيها على الرغم من كونه لا يخضع لعقوبة أو للمراقبة.

طعن دو في الحظر ولكن قاضي المنطقة أيّد هذا الحظر (Doe v. City of Laffayette, Indiana, 2001). فطعن دو في هذا القرار أمام محكمة من ثلاثة قضاه في محكمة استئناف الدائرة السابعة (Doe v. Laffayette, Indiana, 2003). وخلصت المحكمة إلى أن أفعال دو لم "تصل إلى المسئولية الجنائية اللازمة لتبرير العقوبة" وأن مجرد وجوده في الحديقة وتفكيره الجنسي في الأطفال لا يعتبرا "خطوة ملموسة" نحو محاولة ارتكاب جريمة جنسية. ومن ثم قرروا أن الحظر "انتهك التعديل الأول الخاص بالحق في حرية الفكر" بمعاقبة دو على "الفكر المحض" وألغوا الحظر. ثم نظر أحد عشر قاضيًا في محكمة استئناف الدائرة السابعة القضية مرة أخرى (Doe v. Laffayette, Indiana, 2004). وفي هذه المرة أيدت المحكمة الحظر، معللة منع دو من دخول الحدائق بأفعاله وليس بأفكاره. وسواء أيمكن معاقبة الفكر أم لا، فإن الأمر منفتح على التفسير.

الجوانب المعيارية: لماذا يجب وجود هذا الحق؟

صرح السير ويليام بلاكستون (1832) بأنه "حيث لا يمكن لمحكمة زمنية البحث في القلب، ولا سبر أغوار نوايا العقل، فبالتالي لا يمكنها معاقبة ما لا يمكنها معرفته" (p. 14). ونظرًا لجعل التقدم التكنولوجي التقييم الموثوق للحالات الداخلية ممكنا بشكل متزايد، فالآن تحتاج الحجج المؤيدة لعدم معاقبة الفكر إلى الاستناد بقوة إلى مبدأ.

تأتي الحجة المبدئية الأكثر بروزًا ضد معاقبة الفكر من القياس المنطقي التالي. المقدمة الكبرى: لا يمكننا معاقبة إلا ما ينتهك مصالح مهمة لآخرين لهم حق فيها. المقدمة الصغرى: الفكر لا يمكنه انتهاك المصالح المهمة للآخرين. النتيجة: لا يمكننا معاقبة الفكر. ويطلق على المقدمة الكبرى "مبدأ الضرر". وينبع هذا من حجة جون ستيوارت مل أن "الغرض الوحيد الذي يمكن من أجله ممارسة السلطة على وجه صحيح ضد أي عضو في مجتمع متحضر، ضد إرادته، هو منع إيذاء الآخرين" (Mill, 1859/1985, p. 58).

وتنص نسخة النتائج الفعلية لمبدأ الضرر على أن الإكراه مبرر فقط إذا كان يمنع الضرر بالفعل أو يقلل منه، ولكن نسخة التوقعات تنص على أن الإكراه مبرر إذا كان يمنع الخطر أو يقلل منه (Holtug, 2002). والفارق مهم. فالسؤال عما إذا كان الفكر يسبب واقعيًا ضررًا للآخرين يختلف جدًّا عما إذا كان الفكر يزيد خطر الإضرار بالآخرين. فإذا كان من الممكن ملاحقة القيادة المتهورة لأنها تزيد خطر يسعى القانون إلى تقليله (Feinberg, 1987)، فلماذا لا يمكن ملاحقة التفكير المتهور؟

إن الزعم بأن الفكر لا يمكنه تشكيل خطر على الآخرين هو من قبيل الجدل الذي لا قيمة له. أولًا، من التناقض القول إننا نحتاج إلى حرية الفكر من أجل التحكم في سلوكنا، ثم نقول إن أفكارنا لا يمكنها تشكيل خطر على أي شخص. ثانيًا، إحدى المسلمات الأساسية لعلم النفس القائم على الدليل المعاصر هي أن أفكارنا يمكن أن تضرنا نحن والآخرين من خلال التأثير على سلوكياتنا وعواطفنا وفسيولوجيتنا (Beck and Haigh, 2014). ثالثًا، إذا كان الكلام العلني يمكنه تحريض الآخرين على الفعل وبالتالي يسبب أذى، فيتبع ذلك منطقيًّا أن خطابنا الخفي الداخلي يمكنه تحريضنا على الفعل وبالتالي تعريض الآخرين للخطر. ووضح عالم النفس الروسي ليف فيجوتسكي (1978) أن الهدف الرئيسي لخطابنا الداخلي هو السماح للأطفال بتنظيم

سلوكهم وأفكارهم بأنفسهم. وعى حد تعبيره فإن التوسط اللفظي يعني أن البشر قادرون على "التحكم في سلوكهم من الخارج" (p. 40). إن نزع الفكر تمامًا من سياق الفعل هي إساءة لفهم هدف الفكر أساسًا.

إن الأسئلة الأفضل هي ما إذا كانت الأفكار المتنوعة مرتبطة بمستويات متنوعة من الخطر، أيها ذي خطر أعظم، وما مدى عظم هذا الخطر. يمكن القول إن خطر ضرر الفكر منخفض عادة. وتمتلئ أدبيات الأبحاث النفسية بأمثلة على معتقدات تعد منبئًا ضعيفًا بالسلوك (e.g. LaPiere, 1934). وفي حين عبر البعض عن تشاؤمهم الشديد من قدرة المواقف على التنبؤ بالسلوك (Wicker, 1969)، فإن الأدبيات البحثية في هذا الموضوع معقدة (Kruglanski et al., 2015). لكن الحال عمومًا هو أن المواقف تنبئ بالسلوك بدرجة أقل مما نتوقع.

ومع ذلك، فبعض فئات الأفكار تشكل بوضوح خطر ضررٍ أكثر من الأخرى. وتقول نظرية السلوك المخطط إن أفضل طريقة للتنبؤ بالسلوك هي عن طريق النية (Ajzen, 1991). وكما يشير ميندلو (2018) "لن يكون هناك ما يدعو لعقد النية إذا لم تزد هذه النية من احتمال الفعل". وحسب رأيه فإن النية لا يمكنها تشكيل خطر ضرر فحسب، ففي حالة نية قتل تكونت بعد تفكير عميق ومداولات، يمكن القول إنها ترتبط بخطر ضرر مماثل للأفعال التي جرمناها بالفعل مثل القيادة المتهورة أو امتلاك متفجرات. ويشير ديوف (2007) أيضًا إلى وجود فئة من الأفكار التي يمكن أن تكون ضارة هي تلك التي يتطلب إكمالها تصرفًا علنيًا، مع كون عقد النية مثالًا على ذلك.

وهناك نوع آخر من الأفكار تزيد خطر الضرر وهي أفكار الدرجة الثانية التي تتبنى أفكار الدرجة الأولى غير المرغوبة وغير المقبولة وتشجعها. إن الشخص الذي يفشل في قمع أفكار الدرجة الأولى غير المرغوبة وغير المقبولة أو تجنبها، أو لا يحاول تجنب المواقف التي تثيرها، أو

يثيرها هو أو يتصرف تبعًا لها يعطينا سببًا للقلق (Veale et al., 2009). فالشخص الذي لديه هذه الصفات إذا كانت لديه أفكارًا جنسية حول الأطفال فهو مرتكب جريمة جنسية محتمل (Veale et al., 2009). وهذا يتناقض مع حالة أفكار الدرجة الثانية التي كانت لدى دو في قضية دو ضد مدينة لافاييت، إنديانا (2004)، حيث رفض أفكاره الجنسية من الدرجة الأولى ("لم أكن أخطط للتصرف طبقًا لأفكاري، لقد أدركت أنها أفكارًا غير صحيحة وأنه يجب علي مغادرة الحديقة، وهذا ما فعلته").

على الرغم من أن الأفكار يمكنها زيادة خطر الأذى، إلا أنه لمعاقبة هذه الأفكار لا بدّ من إثبات استحقاق المفكر الإدانة أواللوم، أي أنه يتحمل المسئولية عن هذه الأفكار (Mendlow, 2018). ففي حالة نية القتل التي تم التوصل إليها بعد مداولات واسعة (فكر من الدرجة الثانية)، من الواضح أن الإدانة واللوم مستحقان (Mendlow, 2018). ومع ذلك، فنحن لا نتحمل مسؤولية جميع أفكارنا الضارة المحتملة. فالأفكار غير المرغوبة، المتطفلة والبغيضة شائعة (Purdon and Clark, 1993; Byers et al,. 1998) لكن ينبغي عدم اعتبار الشخص مسؤولًا عنها (McCarthy-Jones, 2019).

وبعد إثبات أن بعض الأفكار يمكن أن تكون خطرة وملومة معًا، فإن الاعتراض المتبقي على معاقبة الفكر ينبع من الفجوة بين النية والفعل. فالعقوبة في مرحلة مجرد الفكر تقلل من استقلالية الشخص عبر عدم السماح له بضبط النفس والامتناع عن أداء الفعل. فانتظار خطوات تحضيرية مهمة يعطي الناس أكبر قدر من الاستقلال الذاتي لتغيير رأيهم، قبل تدخل القانون قسريًا (Morris, 1965). إلا أن ميندلو (2018) يشير إلى أن مثل هذه الحجج تفترض أن الشخص "لم يرتكب خطأ يعاقب عليه من خلال مجرد الإعداد أو النية". ويشير أيضًا إلى أن "التدخل بناء على توقع أن يتابع الشخص اختياره الإجرامي هو إظهار احترام قدرته على ضبط

الذات" (p. 2365). ومع ذلك، يشير موريس (1965) إلى السبب العملي لعدم معاقبة النوايا، وهو إذا كان الأشخاص سيعاقبون لمجرد نواياهم، فعندما تتشكل نواياهم، لن يكون لديهم أي حافز لعدم القيام بالفعل. فعدم العقاب على مجرد النوايا هو مكافأة ضبط النفس.

يقودنا كل هذا إلى النقطة التي نحتاج إلى شرحها الآن، فكما يقول ميندلو (2018) لماذا يعد ظلما بطبيعته معاقبة الحالات العقلية الخطرة والخاطئة التي يمكن إثباتها: الحالات العقلية التي تحمل السمات الأساسية للأفعال المعاقبة النمطية (p. 2360). إجابة ميندلو معقدة، ويحال القارئ إلى معالجته المتقنة لهذه القضية. وفكرته الأساسية هي أن فرض عقوبة على مجرد الفكر ظالم بطبيعته لأنه يمثل بشكل غير مباشر التحكم في العقل، ولأنه "ينبغي على الدولة عدم التحكم في الأفكار وعدم المعاقبة عليها" (2018).

وتنبع حجة أخرى ضد معاقبة الفكر من النظر في ما هو مطلوب لتقييد الحقوق ذات الصلة، مثل الحق في حرية التعبير. تنصّ المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على جواز فرض بعض القيود على حرية التعبير في حالات معينة إذا تمكنت الدولة أن " تثبت بطريقة محددة وخاصة بكل حالة على حدة الطبيعة المحددة للتهديد، وضرورة الإجراء المعين المتخذ ومدى تناسبه، ولا سيما بإقامة صلة مباشرة وواضحة بين التعبير والتهديد" (United Nations Human Rights Committee, 2011). وفي الولايات المتحدة ينص اختبار براندنبورغ على أنه لا يمكن تقييد الكلام إلا إذا كان "موجهًا للتحريض على أعمال خارجة على القانون وشيكة أو يؤدي إليها ومن المرجح أن يحرض على هذه الأعمال أو يؤدي إليها" (Brandenburg v. Ohio, 1969). ومن الصعب إثبات صلة وشيكة بين فكر وتهديد.

علاوة على ذلك، عندما نفكر في قوة اختبار الأعمال الملموسة لإيجاد "محاولة"، في حالة السلوكيات الملحوظة في الولايات المتحدة، من الصعب رؤية كيف يمكن اعتبار مجرد التفكير

محاولة. وعلى سبيل المثال، كما لاحظ ديوف في قضية الولايات المتحدة ضد ستيل (1998)، فقد عثر على المدعى عليه في سيارة يرتدي ملابس تنكرية على بعد مائتي قدم من بنك. وبعد القبض عليه، قال للشرطة "لقد قمتم بعمل جيد، لقد أمسكتم بي قبل خمس دقائق من ذهابي لسرقة بنك". ومع ذلك لم يُدان المدعى عليه بمحاولة. فإذا كانت هذه الاستعدادات لا يمكن اعتبارها محاولة، فمن الصعب اعتبار مجرد أفكار المدعى عليه محاولة ومعاقبتها.

التحديات التي ينبغي أن تشكل الحق

مع مرور الوقت، سيؤدي الوصول الأفضل إلى أفكار الأفراد، من خلال قراءة الدماغ والسلوك، إلى إثارة مسألة ما إذا كان ينبغي علينا معاقبة الأفكار إذا تمكنا من معرفتها بدرجة مناسبة من اليقين. إذا كان الجمهور وممثلوهم المنتخبون يدعمون معاقبة الفكر، بالرغم من الحجج المذكورة أعلاه ضد معاقبة الفكر، فلماذا يدعمون العقوبة؟ إحدى الإجابات هي أن هذا سيحدث "لتهدئة قلق الآخرين على سلامتهم الجسدية والنفسية، أو لتحقيق الهيمنة لآرائهم الأخلاقية" (Brudner, 2009, p.108).

وحتى بدون تشريع جديد، قد تتأثر آراء القضاة بشأن معاقبة الفكر بمطالبة الجمهور بهذه العقوبة تفاديًا للخطر. وكما أشار قاضي المحكمة العليا السابق في المملكة المتحدة اللورد سومبشن (2019) "لا يحكم القضاة في القضايا وفقًا للرأي العام ولكن من واجبهم مرعاة قيم المجتمع الذي يخدمونه. ولقد أصبح تفادي الخطر أحد أقوى هذه القيم وله تأثير متزايد في تطوير القانون".

الحق في عدم التلاعب بأفكار الشخص

الجوانب الوصفية: القانون بشكله الحالي

الحق في عدم التلاعب بافكار الشخص معترف به كقانون ثابت في العديد من البلدان. فقضت المحكمة العليا في الولايات المتحدة مرارًا بأنه من غير الدستوري أن تتدخل الحكومة في أفكار الناس. وقد رأت بعض محاكم الولايات المتحدة ذلك جزءًا من الحق الدستوري في الخصوصية "الواسع بما يكفي ليشمل الحق في حماية العمليات العقلية للشخص من التدخل الحكومي" (Rennie v. klein, 1981).

أدركت المحاكم مرارًا أنه يجب على الدولة ألا تتحكم في أفكار المواطنين. ففي قضية ستانلي ضد جورجيا (1969)، قضت المحكمة العليا في الولايات المتحدة بعدم جواز حرمان المدعى عليه من أن يمتلك بشكل خاص موادًا إباحية (فيلم لبالغين يمارسون أعمالًا جنسية) لأن ذلك يعني حق الحكومة في "التحكم في المحتوى الأخلاقي لأفكار الشخص". وأشارت المحكمة في حكمها إلى أن "تراثنا الدستوري برمته يثور على فكرة منح الحكومة سلطة التحكم في عقول الرجال". وفي قضية أشكروفيت ضد تحالف حرية التعبير (2002)، قضت المحكمة العليا في الولايات المتحدة بأن لا يمكن معاقبة شخص لامتلاكه صورًا بصرية لممثل يبدو أنه قاصر يمارس علاقة جنسية فعلية أو محاكاة. واعتبرت المحكمة أن المواد الإباحية المحاكية للأطفال لا تنطوي على ضرر مباشر بالطفل، ومن ثم قررت أن الحجة الوحيدة لمنع المواد الإباحية المحاكية للأطفال هي أن لها تأثيرًا سلبيًا على عقل المشاهد. وعلى وجه التحديد، يمكن حظر هذه المواد على أساس أنها "تثير غرائز مشتهي الأطفال وتشجعهم على الانخراط في سلوك غير قانوني". واعتبرت المحكمة أن هذا الأساس غير مقبول للتجريم، وذكرت استنتاج ستانلي أن "الحكومة لا يمكنها دستوريًا وضع تشريع بشأن رغبة التحكم في الأفكار الخاصة للفرد".

وأدخل ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي 2009 مفهوم "الحق في السلامة العقلية". وتنص المادة 1/3 من الميثاق على أن "لكل شخص الحق في احترام سلامته الجسدية والعقلية". ولكن الميثاق لم يشر إلى ما تعنيه السلامة العقلية، وترك تفسيرها للمحاكم (Bublitz, 2011). ومع ذلك، فقد عرف ميندلو (2018) السلامة العقلية كالتالي: "الحق في التحرر من التدخل العقلي غير المرغوب فيه أو التلاعب المباشر القسري".

واقترح عديد الكتاب الحق في حرية الفكر لحماية الفكر ضد التلاعب. وجادل نواك (1993) بأن الحق في حرية الفكر يعني "حق كل شخص في تطوير أفكاره باستقلالية... متحررًا من التأثير الخارجي غير المقبول" (p. 412). وقدم نواك أمثلة للتأثيرات الخارجية غير المقبولة، مثل استخدام الدول للتلقين، غسيل الأدمغة، العقاقير ذات التأثير النفسي وغيرها من وسائل التلاعب. ورأى أن التأثير يكون غير مقبول "حين يتم تنفيذه ضد إرادة الشخص أو دون موافقته الضمنية على الأقل، بطرق الإكراه والتهديد أو بعض الوسائل المحظورة الأخرى" (p. 413).

وقد أعطت المحاكم بعض التوجيهات حول ما رأت أنه يميز الأشكال غير المشروعة للتلاعب بالفكر. وأعتبرت أن اختلال القوة هو أحد خصائص أشكال التأثير على الفكر. وفي قضية لاريسيس وآخرون ضد اليونان (1998) أدانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ضباطًا رفيعي المستوى حاولوا تحويل جنود من رتب دنيا إلى شهود يهوه. وبسبب الهيكل الهرمي للجيش، يمكن عدّ سلوك الضباط تأثيرًا غير مبرر وغير مناسب. كما أشارت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى أن الوسائل غير المناسبة للتأثير على الأفكار تشمل ممارسة ضغوط غير مناسبة على الأشخاص الذين يعانون من محنة أو احتياج، وممارسة العنف وغسيل المخ والدعاية غير المعقولة (Kokkinakis v. Greece, 1994). ومع ذلك، لم تقدم المحكمة تعريفًا "للدعاية غير المعقولة".

الجوانب المعيارية: لماذا يجب وجود هذا الحق؟

الحجج ضد التلاعب بالفكر هي نفسها الواردة في الأقسام السابقة من هذا البحث، أي التأثير الضار المحتمل على الاستقلال العقلي.

التحديات المعاصرة التي ينبغي أن تشكل الحق

يخلق الفهم الأفضل لكيفية عمل العقل طرقًا أفضل للتلاعب به. وليست طرق التلاعب وحدها هي التي تغيرت ولكن الوسيلة التي يحدث عبرها التلاعب قد تغيرت أيضًا. وكما أشار كينيدي قاضي المحكمة العليا في الولايات المتحدة فإن العقول "لا تتغير في الشوارع والحدائق كما كان سابقًا. فبدرجة متزايدة، يحدث تبادل الأفكار وتشكيل الوعي العام في وسائل الإعلام الجماهيرية والإلكترونية" (Denver Area Educational Telecommunications Consortium, Inc. v. Federal Communications Commission, 1996). فيوجد اليوم قلق خاص بشأن التأثير غير المشروع من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، استكشفت تجربة مثيرة للجدل عبر موقع فيس بوك تأثير التلاعب بالمحتوى العاطفي لملفات أخبار الأشخاص على حالتهم العقلية (Kramer et al., 2014). ووجدت التجربة أن تزايد عدد الأخبار السلبية زاد من مستويات المشاعر السلبية للمستخدمين.

المشكلة الرئيسية في هذا المجال هي عدم وجود تعريف واضح لما يشكل التلاعب. إحدى المقاربات لهذه المشكلة هي البدء بتحديد ما هي العمليات المعرفية الرئيسية التي تتضمنها الاستقلالية العقلية. وكما لاحظنا سابقًا، يبدو أن الفاعليتين الانتباهية والمعرفية أساسيتان لهذه القدرة (Metzinger, 2013). وبالتالي يمكن اعتبار التحايل على هاتين الفاعليتين تلاعب بالفكر. والمقاربة الأخرى ترى أن الشكل النموذجي لتغيير أفكار الآخرين بشكل شرعي هو الحجة

العقلانية (Bublitz, 2011; Bubiltz and Merkel, 2014). وحسب هذا الرأي لا يمكن القول إن الحجة العقلانية تنتهك حرية الفكر لأنها "تعبر عن روح الحكم: تبادل الأفكار الحر وغير المراقَب" (Bublitz, 2014, p. 21). وفي مثل هذا التبادل تفوز الحجة الأفضل بما أطلق عليه هابرماس "القوة غير القسرية" (Bublitz, 2014). ويمكن وصف التلاعب غير المشروع بأنه تعطيل قدرة الفرد على تقييم المعلومات بشكل عقلاني أو التحايل عليها. ولكن ما الذي يعد تحايلًا؟ وهل يشمل التحايل استخدام رؤى من العلوم السلوكية لاستغلال التفكير الحدسي والتحيز المعرفي الذي يحتويه الدماغ البشري؟

تكون المشكلة أكثر بروزًا عندما نفكر في التسويق، الذي يحاول غالبًا تجاوز التحكم العقلاني في النفس (Bublitz, 2014). وكما لاحظ عالم النفس جون بارغ فإن "طرق إعاقة دفاعات المستهلك ضد التأثير وتجاوزها أصبحت أكثر قوة من أي وقت مضى، ومع ذلك يظل المستهلك يجهل هذه التأثيرات" (Bargh, as cited in Bublitz, 2004). وعلى الرغم من ذلك، ينصب تركيز تنظيم التسويق على منع المعلومات الخادعة أو المضللة. ويشير الحق في حرية الفكر أنه ينبغي على المنظمين الاهتمام بمحاولات تجاوز التحكم العقلاني في النفس.

يمكن رؤية العديد من طرق التسويق المشجعة للتفكير الحدسي، وبالتالي تجنب الانخراط في التفكير المنطقي. والحاسم في تحديد ما إذا كانت هذه التقنيات تمثل "تلاعبًا" هو ما إذا كانت تقلل القدرة على التفكير أم لا. يمكن القول إنها لا تفعل. فالتشجيع على استعمال التفكير الحدسي لا ينزع قدرة الفرد على استعمال التفكير المنطقي. فبدلًا من الحد من حرية تعبير المسوقين، فالطريقة الأقل تدخليًا للتعامل مع هذه القضية هي استعمال التثقيف الجماهيري (بالرغم من أن ذلك سيضع العبء على الجمهور وليس على الشركات). إن معرفة أن الآخرين يحاولون إقناعنا يمكن أن يزيد استقلالنا العقلي. وذلك لأن رد الفعل البشري الطبيعي تجاه

محاولات الإقناع (Walster and Festinger, 1962) أو تقييد الاختيار (Berhem, 1966) هو مقاومة الإقناع. وبطبيعة الحال يحاول التسويق الالتفاف على هذه المقاومة عن طريق الحد من ظهور محاولة التأثير. وبالنسبة للمسوقين فإن أفضل طريقة لمنع المقاومة هي عدم إيجادها من الأساس.

وهذا يؤكد ضرورة تثقيف الجماهير حول آليات الإقناع. ويمكن أن يشمل ذلك مطالبة الإعلانات بتوضيح ما تستخدمه من رؤى العلوم السلوكية (مثل تأطير الخسارة/الربح، المعايير الاجتماعية، وما إلى ذلك؛ Kahneman, 2011) من أجل مساعدة المستهلكين على التصدي بشكل عقلاني للتفكير الحدسي. وهنا فإن السماح لضوء الشمس بالسقوط على عمليات التلاعب الخفية قد يكون أفضل أشكال التطهير (Rosen, 2016). ولكن حتى ذلك قد يكون غير فعال. إن معرفة كيفية نشر مواقع الشبكات الاجتماعية تقنيات مثل جداول التعزيز المتغير لجعلك مدمنًا على منتجاتها لا يقضي على جاذبيها تلقائيًا، فمعرفة أن السجائر تستخدم النيكوتين لجعلها تسبب الإدمان لا يقلل توق المدخن إليها.

بمجرد رسم خط فاصل بين التأثير المشروع والتلاعب غير المشروع، نتساءل ما إذا كان ينبغي أن يكون الحق في عدم التلاعب بأفكار الشخص مطلقًا. يشير ميندلو (2018) إلى أن التلاعب القسري بعقل الشخص مسموح به بالفعل في بعض الأحيان، مثل بعض الحالات التي يسمح فيها للدولة بإجبار بعض السجناء ذوي الصعوبات الصحية العقلية على تناول العلاج النفسي. وأقرت المحكمة العليا للولايات المتحدة بقانونية ذلك في قضية واشنطن ضد هاربر (1990). حيث قضت المحكمة بأن تبرير ذلك يستلزم كون الشخص "خطرًا على نفسه أو الآخرين" وأن يكون هذا العلاج في "مصلحته الطبية". وفي مثل هذه الحالات يمكن القول إن هذا التدخل هو بحث عن استعادة حرية الفكر المفقودة، وبالرغم من ذلك فهذا مجال مثير للجدل.

من المشاكل المحتملة لأي محاولة لضبط "التلاعب غير المشروع" بالفكر هي أن مثل هذا التلاعب من المرجح حدوثه من خلال أنشطة تعتبر "تعبيرًا" وهو محمي قانونيًا أيضًا. ومن المرجح أن ترفع الحماية القوية الممنوحة تاريخيًا للتعبير عتبة ما يعتبر "تلاعبًا غير مشروع" إلى مستوى عالٍ جدًا. إحدى القضايا التي شهدت تحقيق توازن بين حرية التعبير والتلاعب كانت قضية كوكيناكيس ضد اليونان (1994). فقد رأت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في هذه القضية أن التبشير ممارسة دينية تحميها المادة التاسعة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (حرية الفكر والوجدان والدين). ومع ذلك، رأت المحكمة أيضًا أن حق المؤمنين في البقاء سالمين من المحاولات غير المرغوب فيها لتحويلهم عن دينهم محمي أيضًا بنفس المادة. ونتيجة لذلك، يمكن لكل من المبشر والمؤمن الاحتكام لهذه المادة وينبغي تحقيق توازن. ورأت المحكمة في هذه القضية أن تقييد التبشير ليس ضروريًا في مجتمع ديمقراطي طالما لم تنطوِ محاولات التحويل على وسائل غير مشروعة للتأثير على الفكر.

الاستنتاجات

حقوق جديدة؟

إحدى المقاربات الداعية إلى تطوير الحق في حرية الفكر في القرن الحادي والعشرين هي أن حداثة التحديات التي تواجهها هذه الحرية تتطلب حقوق جديدة لمعالجتها. وطُرحت الحاجة إلى حقوق جديدة من أجل "تقرير المصير العقلي" (Bublitz and Merkel, 2014)، "الحرية المعرفية" (Boire, 2001)، و"الاستمرارية النفسية"(Ienca and Andorno, 2017). وبالمقابل جادلت أليغري (2017) بأن الحقوق الجديدة المقترحة تمثل التطور العملي لمعالم حرية الفكر في القرن

الحادي والعشرين، وأنه لا حاجة لتصميم حقوق جديدة. واقترحت بدلًا من ذلك ضرورة التوجيه الأوضح والتطوير القانوني لمعنى الحق في حرية الفكر في السياق الحديث ووضع إطار قانوني أكثر تفصيلًا لحماية هذا الحق.

لقد جادلت بأن على القانون تطوير الحق في حرية الفكر مع فهم واضح أن ما يهدف إلى تأمينه هو الاستقلال العقلي. وتبدأ عملية التطوير بتحديد العمليات العقلية الأساسية التي تمكن من الاستقلال العقلي، مثل الفاعليتين الانتباهية والمعرفية. وينبغي وضع هاتين الفاعليتين في قلب الحق في حرية الفكر. وجادلت أيضًا بأنه ينبغي توسيع نطاق الحق في حرية الفكر ليغطي العمليات الخارجية التي يمكن القول إنها تشكل فكرًا. ويشمل هذا القراءة والكتابة والعديد من أشكال البحث على الإنترنت. ومثل هذا "الفكر" غير محمي الآن بالحق في حرية الفكر وبالتالي لا يتمتع بالحماية المطلقة لهذا الحق. وهذا يقلل الحماس للتفكير.

لا يمكن ضمان الاستقلال العقلي إلا من خلال حظر التلاعب غير المشروع بالفكر. وهذا يبرر بدوره الحق في الخصوصية العقلية والحق في عدم معاقبة الأفكار، حيث يتلاعب كل منهما بشكل فعلي بالفكر. وما يرغب المجتمع في اعتباره تلاعبًا غير شرعي هو مسألة قانونية وسياسة عامة موضوعية تحتاج إلى مناقشة عاجلة. وهنا مرة أخرى من المرجح أن يكون فهم العمليات العقلية الأساسية التي تقوم عليها الفاعلية العقلية (الفاعليتين الانتباهية والمعرفية) مهما في تحديد ما ينبغي اعتباره تلاعبًا غير مشروع.

كما ينبغي النظر في مصدر التهديد. فيجب على القانون حمايتنا من التهديدات الموجهة لحرية الفكر من كل من الدولة والشركات. فقد رأى الآباء المؤسسون للولايات المتحدة التهديدات التي يمكن أن تشكلها الشركات. وكما قال جيفرسون "آمل أن نسحق إرستوقراطية شركاتنا المالية في ولادتها، تلك الشركات التي تجرأت بالفعل على تحدي حكومتنا اختبارًا للقوة، وشكلت تحديًا

لقوانين بلدنا". وهناك حاجة لتثقيف الجماهير حول التهديدات لحرية الفكر التي تشكلها الشركات (Chomsky, 1989). وليست الجماهير وحدها من يحتاج إلى العلم بهذا التهديد. فكما لاحظ غرينوود (2017)، "فالمحكمة العليا سريعة في رؤية احتمالات التجاوزات الحكومية، لكنها أقل رغبة في رؤية مشاكل الأفراد، ناهيك عن الشركات" (p, 221). وكما لاحظ أيضًا فقد حان الوقت لأخذ الشركات على محمل الجد "كمؤسساتنا التي هي في نهاية المطاف تحت سيطرتنا" (p, 221).

واليوم تضع معاهدات قانون حقوق الإنسان الدولي، مثل العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، التزامات مباشرة على الدول وليس الشركات. وينبغي على الدول ضمان ألا تنتهك هي أنفسها حقوق الإنسان. ومع ذلك يجب على الدول اتخاذ خطوات لحماية حقوق الإنسان من تدخل جهات غير حكومية. وهذا هو التفسير المقبول عموما للمادة 2 (1) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، التي تتطلب من الدول "احترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها" (Knox, 2011). كما أوضحت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2004) أن الدولة لن تفي بالتزامها بالكامل بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية إلا إذا "حمت الدولة الأفراد، ليس فقط ضد انتهاكات حقوق العهد من قبل وكلائها، ولكن أيضًا ضد الأفعال المرتكبة من قبل أشخاص أو كيانات خاصة". وهكذا، على الشركات واجب غير مباشر بعدم انتهاك الحق في حرية الفكر، الذي يجب أن تفرضه الدول ((3) 2 ICCPR, Article).

وفي حين رُفضت مطالبات تطبيق قانون حقوق الإنسان على الشركات بشكل مباشر (Knox, 2011)، فقد أقر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام 2011 المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (United Nations, 2011). وينص المبدأ التوجيهي

الحادي عشر على "ينبغي أن تحترم المؤسسات التجارية حقوق الإنسان. وهذا يعني أن تتجنب انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بالآخرين وأن تعالج ما تقع فيه من آثار ضارة بهذه الحقوق".

وبالتالي على الدول العمل لمنع الشركات من انتهاك حق الأفراد في حرية الفكر، وضمان سبل الانتصاف الفعالة حال حدوث الانتهاكات، وعلى الشركات ضمان احترام الحق في حرية الفكر، والتعبير علنًا عن هذا باعتباره التزامًا سياساتيًا وبذل العناية الواجبة بشأن كيفية تأثير أنشطتهم سلبا على الحق في حرية الفكر. قد يشك المرء فيما إذا كانت الشركات ستفعل ذلك فعلا إذا لم تطلب ذلك قوانين جديدة وقابلة للتطبيق، على خلاف المبادئ التوجيهية. على أي حال، قد يكون انصراف المستهلكين عن الشركات حلًّا أكثر كفاءة وفعالية. ويثير هذا السؤال حول الطرق المتاحة لدعم الحق في حرية الفكر التي لا تتطلب تشريعات.

أحد الخيارات هو استخدام التنظيم التكنولوجي، الذي يتضمن "التأثير المتعمد على سلوك الأفراد من خلال بناء المعايير في الأجهزة التكنولوجية" (van den Berg and Leenes, 2013, p. 68). وأفضل مثال على ذلك هو استخدام المطبات، التي بواسطتها وعبر تصميمها تشجع السائقين على البقاء ضمن حدود السرعة التي وضعها المنظم (van den Berg, 2011). وفي حين يعمل التنظيم التكنولوجي غالبًا بحيث لا يكون أمام الناس خيار سوى التصرف بالنمط التنظيمي المطلوب (van den berg, 2011)، فإن استخدامه لفرض حرية الفكر قد يبدو متعارضًا إلى حدٍّ ما. وبدلًا من ذلك، يمكن تضمين قيمة حرية الفكر في تصميم التكنولوجيا بطريقة اختيارية، مثل توفير إصدارات من التكنولوجيا التي تدعم حرية الفكر، التي يمكن للأشخاص اختيار استخدامها بحرية.

فيمكن أن ينطوي أحد هذه الأساليب على إنشاء مطبات على الإنترنت، ما يهيئ تريثًا في اتخاذ القرار. على سبيل المثال، فإن استخلاص البيانات الشخصية من قبل شركات التكنولوجيا

الكبيرة من أجل تقديم معلومات مخصصة أو اقترحات المحتوى (Zuboff, 2019) مفيد إذا قررنا بوعي أننا نريد التصرف بناء على هذه المعلومات. ومع ذلك ينظر إليه أيضًا على أنه إشكالي إذا نظرنا إليه فيما يتعلق بنظامي التفكير الأول والثاني. فعندما يظهر أمامنا إعلان أو اقتراح محتوى، مختار من قبل الشركة بناء على سلوكنا السابق، يمكن اعتبار ذلك معادلا لفكرة/ رغبة من النظام الأول تخطر ببالنا. وعند النقر بدون تفكير لشراء المنتج أو التقدم نحو فيديو يوتيوب التالي، يعني فشلنا في استخدام تفكير النظام الثاني لتقييم ما إذا كنا بالفعل نريد هذه الفكرة/ الرغبة من النظام الأول. فلم نحدد ما إذا كانت هذه رغبتنا الخاصة، أم هي رغبة الشركة. وتشجعنا مثل هذه العملية على التصرف بطريقة يصفها فرانكفورت (1971) بأنها وحشية (p.11). وقد يفسر هذا شعورنا بالاشمئزاز بعد التيه في منتجات مثل يوتيوب. فرأسمالية المراقبة تشجع عالم وحشي.

وقد يكون أحد الحلول لذلك مطالبة الشركات بتوفير المعلومات في سياق داعم للاستقلال. وهذا يؤدي إلى تشجيع الاختيار والمشاركة في اتخاذ القرار ويعلل ملائمة اتخاذ قرار معين ويقلل الضغط ومن شأنه استعمال لغة غير ضاغطة (Chatzisarantis et al., 2009). وإحدى سمات هذه البيئة هي السياق الذي يسمح بإبطاء التفكير، ما يجعل من الراجح أن يحكم الاستجابات التفكير من النظام الثاني أي المنطقي. على سبيل المثال، يمكن أن يكون لدي المستخدمين خيار إنشاء توقف لمدة خمس دقائق قبل أن يتمكنوا من الرد على منشور على وسائل التواصل الاجتماعي (cf. Jacobs, 2018; Deibert, 2019) أو المتابعة إلى الفيديو التالي أو إنهاء عملية شراء. والدليل على أن ذلك يعزز استخدام العقل يأتي من الدراسات التي أظهرت أن الحجج الأقوى الأكثر إقناعًا تأتي عندما يمنح الناس وقتًا كافيًا للتفكير (Paxton et al; 2012).

يمكن تسهيل الخصوصية العقلية من خلال تفويض محركات البحث لتوفير خيار جعل المستخدمين مجهولين تمامًا لتسهيل البحث (التفكير) الحر، أو عن طريق تقسيم الجمهور الذي يسمح بالحفاظ على مجموعة من الهويات (van den Berg and Leenes, 2011). وقُدمت اقتراحات لتصميم "التكنولوجيا الإنسانية" (Center for Humane Tecnology, 2019a)، واستخدام تطبيقات لمساعدة المستخدمين على استعادة التحكم (Center for Humane Tecnology, 2019b)، وجميعها تدعم حرية الفكر.

مناقشة الحق في حرية الفكر

السمة الأساسية للديمقراطية هي مساهمة المواطنين في القوانين التي يلتزمون بها. وفي حين قلنا إنه من الصعب تصور القيود على حرية الفكر وبالتالي يجب استمرار منزلته كحق مطلق، إلا أن الأمر معروض للنقاش العام. فمثلًا، إذا اعتبرنا التقنيات الجديدة تهدد حق المستخدمين المطلق في حرية الفكر، فقد يؤدي ذلك إلى إيقاف تطوير هذه التقنيات. ولن يكون هذا صوابًا، نظرًا للفوائد العامة التي تقدمها هذه التقنيات. فهل يمكن تحقيق التوازن وكيف؟ أحد الخيارات المدفوعة بالمبدأ التحوطي، هو اتخاذ ما يسميه مولندر (2000) موقفًا أخلاقيًا مشروطًا، يعترف بالقيمة الجوهرية لحرية الفكر، ويقر أن كل من حرية الفكر والثقافة التي يمكن أن تزدهر فيهما هذه الحرية جديرتان بالحماية، ويطالب هذا الموقف بأسباب واضحة لوضع حرية الفكر في خطر تسببه قراءة الدماغ أو السلوك. والخيار الآخر هو مقاربة تقييدية ناقشها برينان في قضية والين ضد روي (1997)، وهي تأخذ ما أطلق عليه مولندر (2000) موقفًا نتائجيًا مشروطًا. ويعطي هذا الموقف أولوية للسعي لتحقيق نتائج مفيدة بشكل عام من قراءة الدماغ أو السلوك (الأمن مثلًا)، وفي حين يعني الاعتراف بتأثيرها الضار المحتمل على حرية الفكر وجوب وضع قيود على هذه الممارسات، بحيث لا تجري هذه الممارسات بشكل يتوقع معه بشكل معقول انتهاك حرية الفكر.

ونظرًا لأهمية الاستقلال العقلي الذي تدعمه حرية الفكر، يبدو أن الموقف الأخلاقي المشروط هو الأكثر ملائمة. وهذا هو الحال خصوصًا بالنظر إلى ميل الحكومة إلى إدراج الحقوق الفردية في السعي إلى المصلحة العامة (Mullender, 2000) وميل الشركات لإدراج الحقوق الفردية في السعي إلى الربح.

سيظل الجدل حول ما إذا كان ينبغي بقاء الحق في حرية الفكر حقًّا مطلقًا مدفوعًا بالموازنة المرغوبة جماهيريًا بين المخاطر والحرية. ومع ذلك، هناك خطر من أن استخدام القضايا الصعبة لتأطير هذا الجدل قد يؤدي إلى حجة منطقية لكسر هذه الموازنة بالضغط السياسي. فعلى سبيل المثال، تتصاعد العواطف بشكل مفهوم في حالة الميالين جنسيًا إلى الأطفال ومخاطرهم المحتملة على الأطفال. ونتيجة لذلك، يمكن أن يشجع الشعورُ العام بوجوب معاقبة الميالين جنسيًا إلى الأطفال على مجرد أفكارهم المشرعينَ على السماح بانتهاك حرية فكر المذنبين جنسيًا (see Doe v. City of Lafayette, Indiana, 2004; Calvert, 2005; Human Rights Watch, 2007). وكما لاحظ كالفرت فإنه "من السهل الترشح للمناصب ودعم التشريع عندما يكون مؤطرًا بشكل إستراتيجي وضيق، مثل الإطار الموجز والمتعمق "لحماية الأطفال من الميالين جنسيًا إليهم" بدلًا من الإطار الأكثر تعقيدًا والأقل جاذبية عاطفيًا "حماية حق دستوري من تعدي المشرعين عليه" (p, 130). فإذا بدأنا بمعاقبة الأفكار الجنسية من النظام الثاني حول الأطفال، فإننا لن نستطيع التوقف وستعتبر حتمًا أنواع أخرى من الفكر ملائمة لمعاقبة الأفكار. وهذا يخلق حجة "المنحدر الزلق" لتفضيل الاحتفاظ بالمنزلة المطلقة للحق في حرية الفكر. ولكن هل علينا النفور من أي محاولة للحد من الحق في حرية الفكر لكون هذه المحاولة قد تؤدي إلى هذا المنحدر الزلق الذي يجب أخذه في الاعتبار (Volokh, 2003)؟

وهناك حاجة أيضًا لتشجيع المجتمع الأكاديمي على المشاركة في النقاش حول طبيعة الحق في حرية الفكر. وأحد العوائق التي تحول دون ذلك هو انتشار فكرة لم يعترض عليها أحد، وهي أن التعامل بجدية مع تهديدات حرية الفكرة هو انخراط في "هلع الخصوصية العقلية" (Shen, 2013, p. 656). وعائق آخر هو تصور أن المعلومات العقلية، التي يمكنها كشف أفكار الشخص، لا يمكن الحصول عليها دون علم الشخص وموافقته. فعلى سبيل المثال، يشير سميث (2013) إلى "الحاجة إلى آلة تصوير بالرنين المغناطيسي الوظيفي تزن خمسة عشر طنًّا وبسعر ثلاثة ملايين دولار أمريكي وشخصًا على استعداد للاستلقاء داخلها بلا حراك ويفكر بفاعلية في الأفكار السرية". وبالمثل يلاحظ ريبيرغ (2017) أن "المرء لا ينتهي به الحال في ماسح الرنين المغناطيسي الوظيفي دون علمه" (p. 198).

هناك اعتراضان على ذلك. أولًا ستطوَر تكنولوجيا قراءة دماغ يمكن ارتداؤها. وبمجرد حدوث ذلك، من المرجح أن يتبناها المجتمع بحماس بمجرد توافرها تجاريًا، نظرًا للراحة التي ستوفرها. وسوف يصطف الناس لقراءة أدمغتهم. وعاجلًا وكما حدث مع السيارات والإنترنت، سيصبح من المستحيل فعليًا العمل في المجتمع بدون هذه التقنية. ثانيًا، حتى لو كان المرء متشككًا في هذا التهديد، فلا يمكنه تجاهل الخطر الواضح الحالي على حرية الفكر الذي تشكله قراءة السلوك. إن عالمنا الداخلي بالفعل قيد الاستدلال، دون أن يقترب أحد من جهاز التصوير.

وبالتالي يحتاج المجتمع الأكاديمي الآن إلى التفكير في الآثار القانونية والأخلاقية للتكنولوجيات الجديدة على الحق في حرية الفكر. ويمكن أن تظهر هذه العملية في أوساط الذكاء الصناعي، الذي ينظر في كل من القضايا الأخلاقية المعاصرة التي أثارها الذكاء الصناعي، وكذلك القضايا الأخلاقية التي يمكن أن يثيرها تقدم تكنولوجيا الذكاء الصناعي في المستقل (e.g., Bostrom and Yudkowsky, 2014; Dignum, 2018).

أسئلة أوسع

قد نرغب أيضًا في التفكير فيما إذا كانت الثقافة التي نعيش فيها قد تغيرت عن تلك التي ولد فيها مبدأ استقلال الفرد عقليًا. فقد منح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1984 الإنسان الحق في أن يكون الفرد مستقلًا (Zuboff, 2019). ومع ذلك، أنشأ صعود اقتصاديات السوق النيوليبرالية مجتمعًا بدأ في تقويض قدرة الناس على الاستقلال (Smail, 2018; Zuboff, 2019). ويمكن القول إنه توجد الآن "فجوة كبيرة بين الحق في تأكيد الذات والقدرة على التحكم في الأوضاع الاجتماعية التي تجعل مثل هذا التأكيد ممكنًا" (Bauman, as cited in Zuboff, 2019, p. 45).

ليست القدرة على الاستقلالية فحسب هي التي قد تنحسر، بل قد تنحسر الرغبة في التفكير ذاتها. وجادل جاكوبس (2018) بأنه "يريد عدد قليل من الناس التفكير، التفكير يزعجنا؛ التفكير يتعبنا" (p, 17). وتوجد بعض الأدلة على ذلك. ولننظر في دراسة حديثة أجراها ويلسون وآخرون (2014). تبدأ هذه الدراسة بملاحظة أن استبيان استخدام وقت الأمريكيين لعام 2012 وجد أن 83% من البالغين الأمريكيين لم يقضوا أي وقت على الإطلاق في "الاسترخاء أو التفكير". وتساءل ويلسون وزملاؤه، ألا يستمتع الناس بالتفكير؟ ولاختبار ذلك، تركوا طلاب الكلية بمفردهم في غرفة بدون متعلقاتهم لمدة خمسة عشر دقيقة، وطلبوا منهم "قضاء الوقت في الاستمتاع بأفكارهم". ومع ذلك، سمحوا لهم بنشاط واحد ممكن، هو الضغط على زر يصيب بصدمة كهربائية. فأعطى ثلثا الرجال وربع النساء أنفسهم صدمة كهربائية خلال الخمسة عشر دقيقة. فإلى أي مدى تدهورت أهمية الفكر، التي شدد عليها الآباء المؤسسون للولايات المتحدة وأبرز قضاة المحكمة العليا، بالنسبة لحياة الإنسان عندما نفضل تعذيب أنفسنا على التفكير؟ وهل ندع الحكومات والشركات تفكر لنا، عبر تقديم التوقعات والنكزات لنا للمتابعة بسهولة؟

وتثور أسئلة أخرى أيضًا على نفس المنوال. هل تحولنا إلى "ثقافة سيطرة" (Garland, 2001) مدفوعة بالرغبة في منع المخاطر أكثر من الحفاظ على الحرية؟ هل تهتم رأسمالية المراقبة بكوننا قابلين للتنبؤ أكثر من كوننا عرضة للتأثر الحر برؤيتنا لأنفسنا (Zuboff, 2019)؟ كيف نتصور ما ينبغي أن يكون عليه الإنسان اليوم، وكيف ينطبق هذا التصور على الحق في حرية الفكر؟

يأمل هذا البحث في تحفيز النقاش حول حرية الفكر، وكذلك تحفيز النفاشات متعددة التخصصات بين المحامين، علماء الأعصاب، علماء النفس، الفلاسفة وأولئك العاملين في الصناعات التكنولوجية. ويحتاج المجتمع إلى الهيكلة بحيث يشجع المواطنين ويدعمهم ليكونوا قادرين على التفكير في مثل هذه النقاشات. ومن خلال تكييف حجج بالكين (1990) المتعلقة بحرية الفكر، ينبغي الابتعاد عن النظر إلى الحماية القضائية فحسب "لحقوق الفكر الحر" إلى تطبيق أوسع لما يمكن تسميته "قيم الفكر الحر" في نسيج المجتمع ومؤسساته. ففي مجتمع يفتقر إلى الوقت، حيث يجب تسليم كل شيء، حتى الآراء، عند الطلب، يمكننا التساؤل أين مساحة التفكير. وهذا يشجع التفكير الحدسي. حيث يستلزم التفكير المنطقي وقتًا وجهدًا، وبالتالي يخاطر بأن يصبح امتيازًا. وكما تقول فرجينيا وولف: "إن خمسمائة جنيهًا في العام تدعم القدرة على التفكير" (p. 125). وينبغي على الحكومات منح مواطنيها الأدوات والوقت للتفكير، وعلى المواطنين واجب القيام بذلك بموجب الجانب الإيجابي للحق في حرية التفكير. وكما لاحظت المحكمة العليا الأمريكية، فمن دون فرص "الصفاء والتفكير ... تصبح حرية الفكر عبارة ساخرة، وبدون حرية الفكر، لا يمكن وجود مجتمع حر" (Kovacs v. Cooper, 1949). ومع ذلك، فالتفكير عملية جماعية أيضًا. وكان براندیز قاضي المحكمة العليا الأمريكية مغرمًا باقتباس إشعياء 18:1 "هلمّ نتحاجج" (Rosen, 2016). فالتفكير شيء ينبغي علينا القيام به معًا، وليس

بانعزال استنادًا إلى معلومات موجهة باستخدام الاستهداف الدقيق لشخص بعينه. لذلك نحن بحاجة لمساحات عامة وخاصة للفكر.

إن مصير حرية الفكر ليس في أيدي الحكومات فقط. بل يعتمد على المواطنين أيضًا. ويجب تثمين الفكر الحر. وينبغي أن نكون شجعانًا، لأن للاستقلال العقلي ثمنًا. وللسماح بحرية الفكر، يجب قبول بعض المخاطر. فأرض الأحرار ينبغي أن تكون أيضًا موطن الشجعان. وبالتالي يتوقف مصير حرية الفكر على كل من الدعم الحكومي من القمة إلى القاعدة والدعم الشعبي من القاعدة إلى القمة. فإذا تعثرنا جماعيًّا في دفاعنا عن حق الإنسانية في حرية الفكر، فلن يكون الإنسان إنسانًا.

REFERENCES

Abood v. Detroit Board of Education (1977). 431 U.S. 209, 97 S. Ct. 1782, 52 L. Ed. 2d 261.

Ajzen, I. (1991). The theory of planned behavior. Organizat. Behav. Hum. Decis. Process. 50, 179–211. doi: 10.1016/0749-5978(91) 90020-T

Alderson-Day, B., and Fernyhough, C. (2015). Inner speech: development, cognitive functions, phenomenology, and neurobiology. Psychol. Bull. 141, 931–965. doi: 10.1037/bul0000021

Alegre, S. (2017). Rethinking freedom of thought for the 21st century. Eur. Hum. Rights Law Rev. 3, 221–233.

Anderson, A. J., Binder, J. R., Fernandino, L., Humphries, C. J., Conant, L. L., Aguilar, M., et al. (2016). Predicting neural activity patterns associated with sentences using a neurobiologically motivated model of semantic representation. Cereb. Cortex 27, 4379–4395. doi: 10.1093/cercor/ bhw240

Anderson, C., Hildreth, J. A. D., and Howland, L. (2015). Is the desire for status a fundamental human motive? A review of the empirical literature. Psychol. Bull. 141, 574–601. doi: 10.1037/a0038781

Anumanchipalli, G. K., Chartier, J., and Chang, E. F. (2019). Speech synthesis from neural decoding of spoken sentences. Nature 568, 493–498. doi: 10.1038/s41586-019-1119-1

Ariely, D., and Berns, G. S. (2010). Neuromarketing: the hope and hype of neuroimaging in business. Nat Rev Neurosci. 11, 284–292. doi: 10.1038/nrn2795

Asch, S. E. (1952). Social Psychology. New York, NY: Prentice-Hall. doi: 10.1037/10025-000

Ashcroft v. Free Speech Coalition (2002). 535 U.S. 234, 122 S. Ct. 1389, 152 L. Ed. 2d 403.

Austin, J. (1885). Lectures on Jurisprudence. London: John Murray

Balkin, J. M. (1990). Some realism about pluralism: legal realist approaches to the First Amendment. Duke Law J. 375–430. doi: 10.2307/1372553

Baumeister, R. F., and Leary, M. R. (1995). The need to belong: desire for interpersonal attachments as a fundamental human motivation. Psychol. Bull. 117, 497–529. doi: 10.1037//0033-2909.117.3.497

Beck, A. T., and Haigh, E. A. (2014). Advances in cognitive theory and therapy: the generic cognitive model. Annu. Rev. Clin. Psychol. 10, 1–24. doi: 10.1146/annurev-clinpsy-032813-153734

Berns, G. S., Chappelow, J., Zink, C. F., Pagnoni, G., Martin-Skurski, M.

E., and Richards, J. (2005). Neurobiological correlates of social conformity and independence during mental rotation. Biol. Psychiatry 58, 245–253. doi: 10.1016/j.biopsych.2005.04.012

Blackstone, W. (1832). Commentaries on the Laws of England. Vol. 2. New York, NY: Collins and Hannay.

Blitz, M. J. (2010). Freedom of thought for the extended mind: cognitive enhancement and the constitution.Wisconsin Law Rev. 2010:1049.

Boire, R. G. (2001). On cognitive liberty. J. Cogn. Libert. 2, 7–22. doi: 10.1016/S1297-9562(01)90048-8

Bond, R. M., Fariss, C. J., Jones, J. J., Kramer, A. D., Marlow, C., Settle, J. E., et al. (2012). A 61-million-person experiment in social influence and political mobilization. Nature 489, 295–298. doi: 10.1038/nature11421

Bostrom, N., and Yudkowsky, E. (2014). "The ethics of artificial intelligence," in The Cambridge Handbook of Artificial Intelligence, eds K. Frankish and W. M. Ramsey (Cambridge: Cambridge University Press), 316–334. doi: 10.1017/CBO9781139046855.020

Brandenburg v. Ohio (1969). 395 U.S. 444, 89 S. Ct. 1827, 23 L. Ed. 2d 430.

Branti v. Finkel (1980). 445 U.S. 507, 100 S. Ct. 1287, 63 L. Ed. 2d 574.

Brehm, J.W. (1966). A Theory of Psychological Reactance. Oxford: Academic Press.

Brudner, A. (2009). Punishment and Freedom. Oxford: Oxford University Press. doi: 10.1093/acprof:oso/9780199207251.001. 0001

Bublitz, J. C. (2011). "If man's true palace is his mind, what is its adequate protection? On a right to mental self-determination and limits of interventions into other minds," in Technologies on the Stand: Legal and Ethical Questions in Neuroscience and Robotics, eds B. van den Berg and L. Klaming (Nijmegen: Wolf Legal Publishers), 95–121.

Bublitz, J. C. (2013). "My mind is mine!? Cognitive liberty as a legal concept," in Cognitive Enhancement, eds E. Hildt and A. G. Fraknke (Dordrecht: Springer), 233–264. doi: 10.1007/978-94-007-6253-4_19

Bublitz, J. C. (2014). Freedom of thought in the age of neuroscience. Archiv Rechts- und Sozialphilosphie 100, 1–25.

Bublitz, J. C., and Merkel, R. (2014). Crimes against minds: on mental manipulations, harms and a human right to mental self-determination. Crim. Law Philosophy 8, 51–77. doi: 10.1007/s11572-012-9172-y

Byers, E. S., Purdon, C., and Clark, D. A. (1998). Sexual intrusive thoughts of college students. J. Sex Res. 35, 359–369. doi: 10.1080/00224499809 551954

Cadwalladr, C. (2018, March 19) 'I made Steve Bannon's psychological warfare tool': meet the data war Whistleblower. The Guardian. Retrieved from https://www.theguardian.com/news/2018/mar/17/data-war whistleblowerchristopher- wylie-faceook-nix-bannon-trump

Calvert, C. (2005). Freedom of thought, offensive fantasies and the fundamental human right to hold deviant ideas: why the Seventh Circuit got it wrong in Doe v. City of Lafayette, Indiana. Pierce Law Rev. 3, 125–160.

Centre for Humane Technology (2019a). Design Guide. Available online at: https:// humanetech.com/designguide/ (accessed August 01, 2019).

Centre for Humane Technology (2019b). Take Control. Available online at: https:// humanetech.com/resources/take-control/ (accessed August 01, 2019).

Chatzisarantis, N. L., Hagger, M. S., Wang, C. J., and Thøgersen-Ntoumani, C. (2009). The effects of social identity and perceived autonomy support on health behaviour within the theory of planned behaviour. Curr. Psychol. 28, 55–68. doi: 10.1007/s12144-009-9043-4

Chomsky, N. (1989). Necessary Illusions: Thought Control in Democratic Societies. London: Pluto Press.

Cialdini, R. B. (2013). Influence: Science and Practice. New York, NY: Harper Collins.

Cialdini, R. B., and Goldstein, N. J. (2004). Social influence: Compliance and conformity. Annu. Rev. Psychol. 55, 591–621. doi: 10.1146/annurev.psych.55.090902.142015

Clark, A., and Chalmers, D. (1998). The extended mind. Analysis 58, 7–19. doi: 10.1111/1467-8284.00096

Cohen, J. E. (2000). Examined lives: informational privacy and the subject as object. Stanford Law Rev. 52, 1373–1438. doi: 10.2307/1229517

COMEST (2005). The Precautionary Principle. Paris: UNESCO. Retrieved 2 June 2019 from https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000139578

Corry, R. J. Jr. (2000). Burn this article: it is evidence in your thought crime prosecution. Texas Rev. Law Polit. 4, 462–488.

Deibert, R. J. (2019). The road to digital unfreedom: three painful truths about social media. J. Democr. 30, 25–39. doi: 10.1353/jod.2019.0002 Denver Area Educational Telecommunications Consortium, Inc. v. Federal

Communications Commission (1996). 518 U.S. 727, 802-03, 116 S. Ct. 2374, 135 L. Ed. 2d 888.

Dignum, J. (2018). Ethics in artificial intelligence: introduction to the special issue. Ethics Inform. Technol. 20, 1–3. doi: 10.1007/s10676-018-9450-z

Doe v. City of Lafayette, Indiana (2001). 160 F. Supp. 2d 996 (N.D. Ind.).

Doe v. City of Lafayette, Indiana (2004). 377 F.3d 757 (7th Cir.).

Doe v. City of Lafayette, Indiana (2003). 334 F.3d 606 (7th Cir.).

Duff, R. A. (1998). Philosophy and the Criminal Law: Principle and Critique. Cambridge: Cambridge University Press. doi: 10.1017/CBO9780511527371

Duff, R. A. (2007). Answering for Crime: Responsibility and Liability in the Criminal Law. London: Bloomsbury Publishing. doi: 10.1093/acprof:oso/9780199237159.003.0012

Eriksen, C.W., and Kuethe, J. L. (1956). Avoidance conditioning of verbal behavior without awareness: A paradigm of repression. J. Abnorm. Soc. Psychol. 53, 203–209. doi: 10.1037/h0040008

Eyal, N. (2014). Hooked: How to Build Habit-Forming Products. London: Penguin UK.

Feinberg, J. (1987). Harm to Others, Vol. 1. Oxford: Oxford University. doi: 10.1093/0195046641.003.0001

Ferster, C. B., and Skinner, B. F. (1957). Schedules of Reinforcement. East Norwalk, CT: Appleton-Century-Crofts. doi: 10.1037/10627-000

Folgerø and Others v. Norway (2007). GC, 2 E.C.H.R.

Frankfurt, H. G. (1971). Freedom of the will and the concept of a person. J. Philosophy 68, 5–20. doi: 10.2307/2024717

Garland, D. (2001). The Culture of Control: Crime and Social Order in Contemporary Society. Chicago, IL: University of Chicago Press. doi: 10.7208/chicago/9780226190174.001.0001

Golbeck, J., Robles, C., and Turner, K. (2011). "Predicting personality with social media," in CHI'11 Extended Abstracts on Human Factors in Computing Systems (New York, NY: ACM), 253–262. doi: 10.1145/1979742.1979614

Gongola, J., Scurich, N., and Quas, J. A. (2017). Detecting deception in children: a meta-analysis. Law Hum. Behav. 41, 44–54. doi: 10.1037/lhb00 00211

Greenwald, G. (2013, July 31). XKeyscore: NSA tool collects 'nearly everything a user does on the internet. The Guardian. Retrieved from https://www.theguardian.com/world/2013/jul/31/nsa-top-secret-program-online-data

Greenwood, D. J. (2017). Neofederalism: the surprising foundations of corporate constitutional rights. Univ. Illinois Law Rev. 2017, 163–222.

Halliburton, C. M. (2009). How privacy killed Katz: a tale of cognitive freedom and the property of personhood as fourth amendment norm. Akron Law Rev. 42, 803–884.

Hanson, T. L., Diaz-Botia, C. A., Kharazia, V., Maharbiz, M. M., and Sabes, P. N. (2019). The "sewing machine" for minimally invasive neural recording. bioRxiv 578542. doi: 10.1101/578542

Haxby, J. V., Gobbini, M. I., Furey, M. L., Ishai, A., Schouten, J. L., and Pietrini, P. (2001). Distributed and overlapping representations of faces and objects in ventral temporal cortex. Science 293, 2425–2430. doi: 10.1126/science. 1063736

Haynes, J. D., Sakai, K., Rees, G., Gilbert, S., Frith, C., and Passingham, R. E. (2007). Reading hidden intentions in the human brain. Curr. Biol. 17, 323–328. doi: 10.1016/j.cub.2006.11.072

Hersh, E. D., and Schaffner, B. F. (2013). Targeted campaign appeals and the value of ambiguity. J. Polit. 75, 520–534. doi: 10.1017/S0022381613000182

Holtug, N. (2002). The harm principle. Ethical Theory Moral Pract. 5, 357–389. doi: 10.1023/A:1021328520077

Horikawa, T., Tamaki, M., Miyawaki, Y., and Kamitani, Y. (2013). Neural decoding of visual imagery during sleep. Science 340, 639–642. doi: 10.1126/science.1234330

Human Rights Watch (2007). No Easy Answers: Sex Offender Laws in the US. Retrieved from https://www.hrw.org/report/2007/09/11/no-easy-answers/sexoffender-laws-us i360 (2019, June 13). The database. Retrieved from https://www.i-360.com/thedatabase/

Ienca, M., and Andorno, R. (2017). Towards new human rights in the age of neuroscience and neurotechnology. Life Sci. Soc. Policy 13:5. doi: 10.1186/s40504-017-0050-1

Jacobs, A. (2018). How to Think: A Guide for the Perplexed. London: Profile Books.

Johnson, R., and Cureton, A. (2019). "Kant's Moral Philosophy," in The Stanford Encyclopedia of Philosophy, Spring 2019 Edn., ed E. N. Zalta. Retrieved from https://plato.stanford.edu/archives/spr2019/entries/kant-moral/

Jorgensen, C., Lee, D. D., and Agabont, S. (2003). "Sub auditory speech recognition based on EMG signals," in Proceedings of the International Joint Conference on Neural Networks, 2003. Vol. 4 (New York, NY: IEEE), 3128–3133.

Kahneman, D. (2011). Thinking, Fast and Slow. London: Penguin.

Kalla, J. L., and Broockman, D. E. (2018). The minimal persuasive effects of campaign contact in general elections: evidence from49 field experiments. Am. Polit. Sci. Rev. 112, 148–166. doi: 10.1017/S0003055417000363

Kanai, R., Feilden, T., Firth, C., and Rees, G. (2011). Political orientations are correlated with brain structure in young adults. Curr. Biol. 21, 677–680. doi: 10.1016/j.cub.2011.03.017

Kay, K. N., Naselaris, T., Prenger, R. J., and Gallant, J. L. (2008). Identifying natural images from human brain activity. Nature 452, 352–355. doi: 10.1038/nature06713

Keskin, C., Kim, D., Chau, B., Kim, J., Koishida, K., and Shahid, K. (2018). Changing an Application State Using Neurological Data. U.S. Patent No. 9,864,431. Retrieved from: https://patents.google.com/patent/US9864431B2/en

Kildare, C. A., andMiddlemiss,W. (2017). Impact of parents mobile device use on parent-child interaction: a literature review. Comput. Hum. Behav. 75, 579–593. doi: 10.1016/j.chb.2017.06.003

Klucharev, V., Hytönen, K., Rijpkema, M., Smidts, A., and Fernández, G. (2009). Reinforcement learning signal predicts social conformity. Neuron 61, 140–151. doi: 10.1016/j.neuron.2008.11.027

Knox, J. H. (2011). "The Ruggie Rules: applying human rights law to corporations," in The UN Guiding Principles on Business and Human Rights: Foundations and Implementation, ed R.Mares (Lieden:Martinus Nijhoff Publishers), 51–83. doi: 10.1163/9789004225794_003

Kokkinakis v. Greece (1994). 17 E.H.R.R. 397.

Kolber, A. J. (2016). Two views of First Amendment thought privacy. J. Const. Law 18, 1381–1423.

Kovacs v. Cooper (1949). 336 U.S. 77, 69 S. Ct. 448, 93 L. Ed. 513.

Kosinski, M., Stillwell, D., and Graepel, T. (2013). Private traits and attributes are predictable fromdigital records of human behavior. Proc. Natl. Acad. Sci. U.S.A. 110, 5802–5805. doi: 10.1073/pnas.1218772110

Kramer, A. D., Guillory, J. E., and Hancock, J. T. (2014). Experimental evidence of massive-scale emotional contagion through social networks. Proc. Natl. Acad. Sci. U.S.A. 111, 8788–8790. doi: 10.1073/pnas.1320040111

Kruglanski, A.W., Jasko, K., Chernikova, M., Milyavsky, M., Babush, M., Baldner, C., et al. (2015). The rocky road from attitudes to behaviors: charting the goal systemic course of actions. Psychol. Rev. 122, 598–620. doi: 10.1037/a0039541

Kuss, D. J., and Griffiths, M. D. (2017). Social networking sites and addiction: ten lessons learned. Int. J. Environ. Res. Public Health 14:311. doi: 10.3390/ijerph14030311

LaPiere, R. T. (1934). Attitudes vs. actions. Soc. Forces 13, 230–237. doi: 10.2307/2570339

Larissis and Others v. Greece (1998). 65 Eur. Ct. H.R. (ser. A) 363, 27 E.H.R.R. 329.

Lewis, P. (2018, February 2). 'Fiction is outperforming reality': how YouTube's algorithm distorts truth. The Guardian. Retrieved from https://www. theguardian.com/technology/2018/feb/02/how-youtubes-algorithm-distortstruth

Liberini, F., Redoano, M., Russo, A., Cuevas, A., and Cuevas, R. (2018). Politics in the Facebook Era. Evidence from the 2016 US Presidential Elections. CAGE OnlineWorking Paper Series (389).

Long Beach City Employees Assn. v. City of Long Beach (1986). 719 P.2d 660, 41 Cal. 3d 937, 227 Cal. Rptr. 90.

Loucaides, L. G. (2012). The right to freedom of thought as protected by the European Convention on Human Rights. Cyprus Hum. Rights Law Rev. 1, 79–87.

Madison, J. (1785). Memorial and Remonstrance Against Religious Assessments. Retrieved on 01-08-19 from https://founders.archives.gov/documents/Madison/01-08-02-0163

Marsh, S. (2018, January 1). Neurotechnology, Elon Musk and the goal of human enhancement. The Guardian. Retrieved from https://www.theguardian.com/technology/2018/jan/01/elon-musk-neurotechnology-human-enhancementbrain-computer-interfaces

Marteau, T. M., Ogilvie, D., Roland, M., Suhrcke, M., and Kelly, M. P. (2011). Judging nudging: can nudging improve population health? Br. Med. J. 342:d228. doi: 10.1136/bmj.d228

Marthews, A., and Tucker, C. E. (2017). Government Surveillance and Internet Search Behavior. Available online at: https://ssrn.com/abstract=2412564

Martin, S., Brunner, P., Holdgraf, C., Heinze, H. J., Crone, N. E., Rieger, J., et al. (2014). Decoding spectrotemporal features of overt and covert speech from the human cortex. Front. Neuroeng. 7:14. doi: 10.3389/fneng.2014.00014

McCarthy-Jones, S. (2019, February 28) Unwanted unacceptable thoughts: most people have them and we should talk about them. The Conversation. Retrieved from https://theconversation.com/unwanted-unacceptable-thoughts-mostpeople- have-them-and-we-should-talk-about-them-112245

Mendlow, G. S. (2018). Why is it wrong to punish thought. Yale Law J. 127, 2342–2387.

Metzinger, T. (2015). M-autonomy. J. Conscious. Stud. 22, 270–302.

Metzinger, T. K. (2013). The myth of cognitive agency: subpersonal thinking as a cyclically recurring loss of mental autonomy. Front. Psychol. 4:931. doi: 10.3389/fpsyg.2013.00931

Mill, J. S. (1859/1985). On Liberty. London: Penguin.

Mirkovic, B., Debener, S., Jaeger, M., and De Vos, M. (2015) Decoding the attended speech stream with multi-channel EEG: implications for online, daily-life applications. J. Neural Eng. 12, 046007. doi: 10.1088/1741-2560/12/4/ 046007

Miyawaki, Y., Uchida, H., Yamashita, O., Sato, M. A., Morito, Y., Tanabe, H. C., et al. (2008). Visual image reconstruction from human brain activity using a combination of multiscale local image decoders. Neuron 60, 915–929. doi: 10.1016/j.neuron.2008.11.004

Morris, H. (1965). Punishment for thoughts. Monist 49, 342–376.

Mullender, R. (2000). Theorizing the Third way: Qualified consequentialism, the proportionality principle, and the new social democracy. J. Law Soc. 27, 493–516. doi: 10.1111/1467-6478.00165

Nagel, T. (1998). Concealment and exposure. Philos. Public Affairs 27, 3–30. doi: 10.1111/j.1088-4963.1998.tb00057.x

Naselaris, T., Prenger, R. J., Kay, K. N., Oliver, M., and Gallant, J. L. (2009). Bayesian reconstruction of natural images from human brain activity. Neuron 63, 902–915. doi: 10.1016/j.neuron.2009.09.006

Nishimoto, S., Vu, A. T., Naselaris, T., Benjamini, Y., Yu, B., and Gallant, J. L. (2011). Reconstructing visual experiences frombrain activity evoked by natural movies. Curr. Biol. 21, 1641–1646. doi: 10.1016/j.cub.2011.08.031

Nowak,M. (1993). UN Covenant on Civil and Political Rights: CCPR Commentary. Kehl am Rhein: N. P. Engel.

Nuffield Council on Bioethics (2002). Genetics and Human Behaviour: The Ethical Context. London: Nuffield Council on Bioethics, London. Retrieved on 31 May2019 from http://nuffieldbioethics.org/wp-content/uploads/2014/07/Geneticsand-human-behaviour.pdf

Olmstead v. United States (1928). 277 U.S. 438, 48 S. Ct. 564, 72 L. Ed. 944.

Pandey, E. (2017, Nov 9). Sean Parker: Facebook was Designed to Exploit Human "vulnerability". Retrieved from https://www.axios.com/sean-parker-facebookwas-designed-to-exploit-human-vulnerability-1513306782-6d18fa32-5438- 4e60-af71-13d126b58e41.html

Paxton, J.M., Ungar, L., andGreene, J.D. (2012). Reflection and reasoning in moral judgment. Cogn. Sci. 36, 163–177. doi: 10.1111/j.1551-6709.2011.01210.x

Pereira, F., Lou, B., Pritchett, B., Ritter, S., Gershman, S. J., Kanwisher, N., et al. (2018). Toward a universal decoder of linguistic meaning frombrain activation. Nat. Commun. 9, 963. doi: 10.1038/s41467-018-03068-4

Purdon, C., and Clark, D. A. (1993). Obsessive intrusive thoughts in nonclinical subjects. Part I. Content and relation with depressive, anxious and obsessional symptoms. Behav. Res. Ther. 31, 713–720. doi: 10.1016/0005-7967(93)90001-B

Rennie v. Klein (1981). 653 F.2d 836 (3d Cir.).

Rentfrow, P. J., and Gosling, S. D. (2003). The do re mi's of everyday life: the structure and personality correlates of music preferences. J. Pers. Soc. Psychol. 84, 1236–1256. doi: 10.1037/0022-3514.84.6.1236

Richards, N. (2015). Intellectual Privacy: Rethinking Civil Liberties in the Digital Age. Oxford: Oxford University Press.

Richmond, S. (2012). "Brain imaging and the transparency scenario," in I Know What You're Thinking: Brain Imaging and Mental Privacy, eds S. Richmond, G. Rees, and S. J. Edwards. (Oxford: Oxford University Press), 185–204. doi: 10.1093/acprof:oso/9780199596492.001.0001

Rosen, J. (2016). Louis D. Brandeis: American Prophet. New Haven, CT: Yale University Press.

Ryberg, J. (2017). Neuroscience, mind reading and mental privacy. Res. Publica 23, 197–211. doi: 10.1007/s11158-016-9343-0

Ryssdal, K., and Garrova, R. (2017, April 25) 'The Circle' author Dave Eggers thinks the internet is getting creepier. Marketplace. Retrieved from: https:// www.marketplace.org/2017/04/25/tech/circle-author-dave-eggers-thinksinternet getting-creppier/

Schreiber, D., Fonzo, G., Simmons, A. N., Dawes, C. T., Flagan, T., Fowler, J. H., et al. (2013). Red brain, blue brain: evaluative processes differ in Democrats and Republicans. PLoS ONE 8:e52970. doi: 10.1371/journal.pone.0052970

Schüll, N. D. (2014). Addiction by Design. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Shen, F. X. (2013). Neuroscience, mental privacy, and the law. Harv. J. Law Public Policy 36, 653–714.

Shultz, S., and Dunbar, R. I. M. (2012). "The social brain hypothesis," in I Know What You're Thinking: Brain Imaging and Mental Privacy, eds S. Richmond, G.

Rees, and S. J. Edwards (Oxford: Oxford University Press), 13–28.

Smail, D. (2018). The Origins of Unhappiness: A New Understanding of Personal Distress. London: Routledge. doi: 10.4324/9780429482632

Smith, K. (2013). Brain decoding: reading minds. Nat. News. 502, 428–430. doi: 10.1038/502428a

Solon, O. (2017, April 19). Facebook has 60 people working on how to read your mind. The Guardian, Retrieved from https://www.theguardian.com/ technology/2017/apr/19/facebook-mind-reading-technology-f8

Soon, C. S., Brass, M., Heinze, H. J., and Haynes, J. D. (2008). Unconscious determinants of free decisions in the human brain. Nat. Neurosci. 11, 543–545. doi: 10.1038/nn.2112

Stanley v. Georgia (1969). 394 U.S. 557, 89 S. Ct. 1243, 22 L. Ed. 2d 542.

State ofWashington v. Stevenson (2005). 189 128Wn. App. 179.

Steffan v. Perry (1994). 41 F.3d 677, 713-14 (D.C.Cir.).

Sumption, J. (2019). The Reith Lectures 2019/ Law and the Decline of Politics. Lecture 1: Law's Expanding Empire. Available online at: http://downloads.bbc.co.uk/radio4/reith2019/Reith_2019_Sumption_lecture_1.pdf

Thaler, R., and Sunstein, C. (2008). Nudge. Improving Decisions About Health, Wealth and Happiness. New Haven, CN: Yale University Press.

U.S. v. Bredimus (2003). 352 F.3d 200, 207-08 (5th Cir.).

U.S. v. Gamache (1998). 156 F.3d 1, 8 (1st Cir.).

U.S. v. Kaechele (2006). 466 F. Supp. 2d 868 (E.D. Mich.).

U.S. v. Price (1998). 134 F.3d 340, 351 (6th Cir.).

U.S. v. Stokes (2013). 726 F.3d 880 (7th Cir.).

U.S. v. Tykarsky (2006). 446 F.3d 458 (3d Cir.).

United Nations (2011). Guiding Principles on Business and Human Rights: Implementing the United Nations "Protect, Respect and Remedy" Framework. Geneva: United Nations. Retrieved from https://www.ohchr.org/Documents/Publications/GuidingPrinciplesBusinessHR_EN.pdf

United Nations Human Rights Committee (1993). General Comment No. 22: The Right to Freedom of Thought, Conscience and Religion (Art. 18) (Geneva). Available online at: https://www.refworld.org/docid/453883fb22.html

United Nations Human Rights Committee (2004). General Comment No. 31: The Nature of the General Legal Obligation Imposed on States Parties to the Covenant (Geneva). Available online at: https://www.refworld.org/docid/478b26ae2.html

United Nations Human Rights Committee (2011). General Comment 34 on Article 19 of the ICCPR on Freedoms of Opinion and Expression, UN Doc CCPR/C/GC/34. Available online at: https://www.refworld.org/docid/ 453883fb22.html

van den Berg, B. (2011). Robots as tools for techno-regulation. Law Innovat. Technol. 3, 319–334. doi: 10.5235/175799611798204905

van den Berg, B., and Leenes, R. (2011). "Keeping up appearances: audience segregation in social network sites," in Computers, Privacy and Data Protection: An Element of Choice, eds S. Gutwirth, Y. Poullet, P. de Hert, and R. Leenes (Dordrecht: Springer), 211–231. doi: 10.1007/978-94-007-0641-5_10

van den Berg, B., and Leenes, R. E. (2013). "Abort, retry, fail: scoping technoregulation and other techno-effects," in Human Law and Computer Law: Comparative Perspectives, eds M. Hildebrandt and J. Gaakeer (Heidelberg: Springer), 67–87. doi: 10.1007/978-94-007-6314-2_4

Veale, D., Freeston, M., Krebs, G., Heyman, I., and Salkovskis, P. (2009). Risk assessment and management in obsessive–compulsive disorder. Adv. Psychiatr. Treat. 15, 332–343. doi: 10.1192/apt.bp.107.004705

Vermeulen, B. (2006). "Freedom of thought, conscience and religion (article 9)," in Theory and Practice of the European Convention on Human Rights, 4th Edn., eds P. van Dijk, F. van Hoof, A. van Rijn and L. Zwaak (Cambridge: Intersentia Press), 751–772.

Volokh, E. (2003). The mechanisms of the slippery slope. Harvard Law Rev. 116, 1026–1137. doi: 10.2307/1342743

Vygotsky, L. S. (1978). Mind in Society: The Development of Higher Mental Processes, eds M. Cole, V. John-Steiner, S. Scribner, and E. Souberman (Cambridge, MA: Harvard University Press).

Walster, E., and Festinger, L. (1962). The effectiveness of "overheard" persuasive communications. J. Abnorm. Soc. Psychol. 65, 395–402. doi: 10.1037/h0041172

Wang, J., Cherkassky, V. L., and Just, M. A. (2017). Predicting the brain activation pattern associated with the propositional content of a sentence: modeling neural representations of events and states. Hum. Brain Mapp. 38, 4865–4881.doi: 10.1002/hbm.23692

Wang, Y., and Kosinski, M. (2018). Deep neural networks are more accurate than humans at detecting sexual orientation from facial images. J. Pers. Soc. Psychol. 114, 246–257. doi: 10.1037/pspa0000098

Warren, S. D., and Brandeis, L. D. (1890). Right to privacy. Harvard Law Rev. 4:193. doi: 10.2307/1321160

Washington v. Harper (1990). 494 U.S. 210, 110 S. Ct. 1028, 108 L. Ed. 2d 178.

Wellman, H. M., Cross, D., and Watson, J. (2001). Meta-analysis of theoryof- mind development: the truth about false belief. Child Dev. 72, 655–684. doi: 10.1111/1467-8624.00304

Wells, A., and Davies, M. I. (1994). The Thought Control Questionnaire: A measure of individual differences in the control of unwanted thoughts. Behav. Res. Ther. 32, 871–878. doi: 10.1016/0005-7967(94)90168-6

Westin, A. F. (1967). Privacy and Freedom. New York, NY: Atheneum.

Whalen v. Roe (1977). 429 U.S. 589, 97 S. Ct. 869, 51 L. Ed. 2d 64.

Wicker, A. W. (1969). Attitudes versus actions: The relationship of verbal and overt behavioral responses to attitude objects. J. Soc. Issues 25, 41–78. doi: 10.1111/j.1540-4560.1969.tb00619.x

Wilson, T. D., Reinhard, D. A.,Westgate, E. C., Gilbert, D. T., Ellerbeck, N., Hahn, C., et al. (2014). Just think: the challenges of the disengaged mind. Science 345, 75–77. doi: 10.1126/science.1250830

Woolf, V. (2001). A Room of One's Own. Ontario, ON: Broadview Press.

Yu, R., and Sun, S. (2013). To conform or not to conform: spontaneous conformity diminishes the sensitivity to monetary outcomes. PLoS ONE 8:e64530. doi: 10.1371/journal.pone.0064530

Yuste, R., Goering, S., Bi, G., Carmena, J. M., Carter, A., Fins, J. J., et al. (2017). Four ethical priorities for neurotechnologies and AI. Nat. News 551, 159–163. doi: 10.1038/551159a

Zuboff, S. (2019). The Age of Surveillance Capitalism. London: Profile Books.